إلى الأمام

يا عمال العالم ويا شعوبه المضطهدة اتحدوا

إلى الامام – المجلة المغربية – السلسلة الجديدة – عدد 10 – يونيو 85 – الثمن 10 ف –

I L A L - A M A M - revue marocaine - paraît tous les 2 mois - N°10- Juin - 1985 - prix - 10 francs -

حكومة جديدة لتنفيد السياسة الملكية

في هذا العدد..

- بعض الخطوط العريضة في الوضع المغربي
- السوق الاروبية المشتركة
- أوضاع الجماهير في الاحياء الشعبية
- أسئلة الى الوزير الاول
- الارهاب لا يرهب الاحرار
- محاكمة ابريل
- السجون قلاع التحدي
- أصوات الجبهة الملكية
- فضائح وأخبار
- المغرب العربي : منطق الوحدة ام منطق التوسع
- السلم ارادة الشعوب
- تحقيق حول منطقة أبي الجعد
- سعيدة : برنامج ثورة
- حكم الاجرام

الحكومة الـ

بين

ان التغييرات الحكومية في بلد ديمقراطي، خاصة عندما تأتي بعد انتخابات تشريعية، تكون حدثا بالغ الاهمية، لانها تحمل دلالة تسمح لمختلف المراقبين بادراك حجم الجديد في السياسة التي سيتبعها البلد المعني.

الا ان ذلك ما لا يصحّ تماما بالنسبة للمغرب، حيث ان الظواهر غالبا ما تكون واجهات لستر واقع مغاير، وبكل بساطة، لان مركز القرار السياسي في هذه البلاد ـ كما كان الحال عليه في القرون الوسطى ـ يوجد في يد شخص واحد يسند مشروعية سلطته الاعلى الى "ارادة الاهية" تتجاوز ارادة البشر، أحزابا أو شعبا بكامله هو في المنطق المخزني عبارة عن رعية...

ان ذلك الشخص هو الملك "خليفة الله في ارضه" ومختلف الحكومات انما هي مجرد أدوات تنفيذ لتوجيهاته "الشريفة"، التي تعطى احيانا ـ وفي قضايا أساسية ـ مباشرة الى وزير معين لتدخل حيز التطبيق. وان قرار الزيادات في الاسعار (ماى ١٩٨١) الذى فجر الانتفاضة الشعبية في ١٩٨١، شهرا من بعد، كان الحسن قد اتخذه بنفسه بعد استشارة خاصة خارج الاطار الحكومي، وهو يعد مثالا صارخا في الموضوع...

بل ان ما يؤكد شكلية الاشياء في المغرب، هو هذه الحكومة "الجديدة" نفسها، التي تأتي بعد التأجيلات المتكررة، وبالخصوص بعد ما يزيد على نصف سنة من تشكيل البرلمان، بدون ان يثير ذلك التأخير اى اشكال يذكر، سواء وسط البرلمان أو على السطح السياسي بشكل عام.

فالحكومة "الجديدة" لن تأتي اذن بسياسة جديدة، بقدر ما انها ستواصل تطبيق البرامج والتوجيهات الملكية التي حددت خلال أشهر الانتظار في ظل الحكومة السابقة، والتي عمّقت النهج اللاوطني واللاشعبي للسياسة العامة للنظام:

ـ اللجوء الى الليبرالية الوحشية التي رفعت كل القيود امام الراسمال الاجنبي.

ـ الدخول في تفكيك القطاع العام لصالح القطاع الخاص.

جديدة وتقاسم الأدوار

يمين ويسار الجبهة الملكية

ـ الالتصاق أكثر بتطبيق "حقيقة الاسعار" خضوعا لتوصيات صندوق النقد الدولي، والتخلي التدريجي أكثر من ذي قبل عن دعم أسعار المواد الاساسية.

ـ تشديد التقشف تجاه مختلف المصالح ذات الارتباط المباشر بحياة الجماهير كالتعليم والصحة، والاهمال التام لباقي المشاكل الاجتماعية، كالسكن والعمل ومشاكل الهجرة من البادية ..الخ...

ـ تعميق الاختيارات التبعية والمنحازة للغرب الامبريالي على مستوى السياسة الخارجية.

هذه بعض المضامين التوجيهية التي ستواصل الحكومة الحالية ممارستها. اما من حيث الاشخاص، فان التغييرات بقيت جزئية، حيث أن ٢٠ وزيرا سابقا من مجموع ٣٠ قد احتفظوا بمناصبهم، وعلى رأسهم الوزير الاول كريم العمراني.

الا أنه مع ذلك، لا بد من الاشارة الى مسألتين ارتبطتا بتشكيل هذه الحكومة، نظرا للتساؤلات التي اثيرت في موضوعهما...

١ ـ التعطل الكبير في تشكيل الحكومة الحالية، وتناقضات البلاط الملكي.

ان هذا التعطل الملحوظ (٦ أشهر من الترقب)، يعبّر عن حجم الصعوبات التي يواجهها الحسن في تسيير أزمة النظام وبشكل محدد في تسيير تناقضات الاتجاهات السياسية الملتفة حوله.

ان تفاقم الازمة الاقتصادية، وزيادة سخط الجماهير ومعه أخطار الانفجارات الشعبية، وفشالات النظام في مسألة الصحراء وتوغله عسكريا في رمال الحرب، كل ذلك جعل أغلب فئات وأحزاب الطبقة السائدة تفقد ثقتها في مقدرات الحسن على ضمان مستقبل مصالحها. الا انه بمقدار عجزها عن اعطاء بديل للحكم الحسني، بمقدار ما يزداد تكالبها على تحقيق أقصى ما يمكن من المصالح الآنية المباشرة مقابل استمرارها في الولاء للملك واجماعها حوله.

انها مصالح اقتصادية وسياسية تهم عموم الطبقة السائدة، لكن أيضا مصالح فئوية أو عصبوية، أو حتى فردية حول المناصب ومراكز النفوذ المادي والسياسي...

وهذا ما قوّى التنافس بين تلك الاتجاهات، في الوقت بالذات الذي تجدها كل واحدة على حدة تعلن الولاء التام ظاهريا للملك باعتباره مركز السلطة ومصدر النعمة.

ان الحسن يستفيد من هذا التنافس، وقد شحذه واستغله دائما فيما مضى، الا أن تواجهه اليوم مع وضع داخلي متفجر، اضافة الى مأزق الصحراء يجعله يحرص كل الحرص على "ارضاء جميع الاطراف"، والحفاظ بها داخل "اجماع" يعرف جيدا أنه بمختلف مكوناته معزولا عن أوسع الجماهير، خاصة بعد امتحان انتفاضة يناير ١٩٨٤، والمقاطعة الواسعة لانتخابات سبتمبر الماضي.

ان جمع هذا "الاجماع" المهزوز والتعاطي مع تناقضاته، لم يكن بالمهمة السهلة على الحسن أمام التعقيدات التي بدأ يطرحها مثلا حزب الاستقلال بعد تقلص عدد نوابه في الانتخابات الاخيرة، لقائدة قوى صاعدة تحظى بدعم وزارة الداخلية، أو تلك التي يطرحها حزب أحرضان الطامح الى مناصب وزارية وادارية في حجم قوته في البرلمان...

فالستة أشهر الماضية، كانت ضرورية لحل العديد من مثل هذه الاشكاليات والقيام بالتسويات، والموازنات، وغير ذلك من البهلوانيات لابقاء مختلف مكونات البلاط، رغم اشتداد التضارب بينها، مربوطة بشخص الملك، مساعدة على تنفيذ سياسته، سواء وجدت داخل الحكومة أو بقيت خارجها. وان هذا ما يفسر أيضا غلبة اللون التقني، على اللون الحزبي داخل الحكومة الحالية.

٢ ـ عدم مشاركة حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي (المكتب السياسي):

* ان هذين الحزبين قد شاركا من قبل في الحكومة، (حزب الاستقلال منذ ١٩٧٧، والاتحاد الاشتراكي منذ نوفمبر ١٩٨٣)، وتحملا رسميا مسؤولية تطبيق برامج وتوجيهات

اقتصادية وسياسية متناقضة كلية مع برامجهم كاحزاب .

* ان البرنامج الحالي للحكومة الراهنة لا يختلف نوعيا عن البرامج الحكومية السابقة، الا من حيث تعميق النهج الليبرالي ... بل حتى الجديد في هذا السياق نفسه قد تقرر في ظل الحكومة السابقة التي احتضنت حزب الاستقلال، والاتحاد الاشتراكي الذى ظل أحد قادته (عبد الواحد الراضي) يتولى منصب وزارة التعاون .

فانطلاقا مما سبق، لا يمكن اذن ارجاع سبب عدم مشاركة هذين الحزبين في الحكومة الحالية، الى "عدم الاتفاق على البرنامج"، كما يعلنان، بقدر ما انه يرجع الى عوامل اخرى، أهمها بالنسبة لحزب الاستقلال، اشتداد صراع باقي الاتجاهات المنافسه له، وانجاز الحكم لهدف توسيخه بما فيه الكفاية، وفي نفس الوقت حاجته لكبش فداء لتبرير الفشلات الدبلوماسية. وهذا ما شعر به حزب الاستقلال من خلال الحصة الهزيلة التي خصصت له في البرلمان، وجلب خيبة أمل عمّت الاستقلاليين أمام الجزاء الذى تلقوه بعد كل ما قدموه من خدمات للحكم .

فعدم المشاركة في الحكومة الحالية كانت مترتبة من طرفهم، ولو أن رد الفعل هذا بقي في حدود برجوازية وطنية خنوعة، وغير قادرة على رفع أبسط التحديات في وجه القصر..

أما الاتحاد الاشتراكي (المكتب السياسي)، فانه بعد التخلص من يساره بدعم من جهاز القمع واعتقالاته، كان قد تخطى كل المعوقات السياسية الداخلية التي كانت تمنعه من أن يصبح حزبا موهلا للحكومة كحزب الاستقلال .

ان مشاركته في حكومة كريم العمراني السابقة كانت الخطوة الاولى، كما أن الحكم من جهته واصل الجهود والضغوط لضمان مشاركته في الحكومة الحالية، بهدف التغطية على وضع داخلي متفجر والبرهنة اتجاه الرأى العام الخارجي على استقرار الوضع، وأيضا بهدف المزيد من توريط الاتحاد الاشتراكي معه .

الا أن المساعي الملكية ظلت مترددة بين هذه الفوائد الاكيدة في مشاركة اتجاه بوعبيد، وبين المخاطر الكامنة في ترك المجال فارغا، والطريق مفتوحا أمام قوى المعارضة الحقيقية .

ان الاتحاد الاشتراكي (المكتب السياسي) من جهته، خوفا من احراق نفسه بصفة نهائية، وكذلك أمام ازمة اقتصادية وسياسية لا جواب ولا قدرة له على اعطائها أدنى حل أو تنفيس، قد عمل على اقناع الحكم بأن الاسلم هو عدم مشاركتهم، مقدما مختلف الضمانات على انه ليس فقط سيتخلى عن المزايدات كما حدث أن فعل من قبل (٨١و٨٢)، بخصوص مقررات نيروبي، بل ان موقعه كـ"معارضة" سيمكنه من أن يخدم بفعّالية أكبر "القضية الوطنية" (تصريح بوعبيد في ديسمبر الماضي لجريدة اسبانية حول مشاركة أو عدم مشاركة حزبه) ... وهذا ما تأكد أيضا على لسان الكاتب العام للكونفيدرالية الديمقراطية للشغل عقب عودته من مؤتمر "اتحاد العمال الافريقي"، حيث انه في استجواب مع جريدة الاتحاد الاشتراكي دعى الى ضرورة تناسق جهود المنظمات الجماهيرية مع الدبلوماسية الرسمية و"توظيف نضالية الكونفيدرالية ـ كما قال ـ لخدمة القضية الوطنية" .

فالاختيار الذى استقر عليه الاتحاد الاشتراكي، هو اذن لعب دور معارضة كلامية محدودة أمام الجماهير، مع العمل على تجميد وحصر نضالاتها، وخارجيا ليس فقط التخلي عن كل نضال ضد سياسة الحكم، بل تدعيم هذه السياسة والمساهمة فيها مباشرة .

كما يرمز الى ذلك تولي المهدى العلوى (أحد قادة الاتحاد الاشتراكي/ المكتب السياسي) منصب سفير الملك لدى الامم المتحدة .

فهل يمكن أن نسمي مثل هذا الاختيار "عدم مشاركة في الحكومة"، أم توزيع أدوار متناسقة في خدمة الملك ؟؟؟..

الا أن الواقع الذى ستصطدم به الحكومة الحالية، وكذا مجموع الجبهة الملكية بيمينها ويسارها، هو هذه الجماهير الواسعة المتطلعة الى العيش والديمقراطية والسلم، وهذه الحركة النضالية لمعارضة جديدة لن يزيدها القمع الا تجذرا وتصميما ...

بعض الخطوط العريضة في الوضع المغربي

ان الذى يمكن تاكيده، بصفة اجمالية، هو أن النظام المغربي لم يعرف في أى وقت مضى وضعا مهتزا ومتأزما اكثر من الان. وأهم مميزات هذا الوضع:

١ ــ استفحال الازمة الاقتصادية لدرجة خطيرة، حيث أن كل الكروض وأشكال الدعم الخارجي، وكل الانفتاحات الليبرالية التي ذهب فيها الحكم لاقصى حد في الفترة الاخيرة لجلب الرأسمال الاجنبي، ستبقى فاعليتها محدودة جدا، وغير كافية للاتيان بأى علاج. وان مجرد حصر تعمّق الازمة اصبح يتطلب الان تغييرات هيكلية، وتبديل منهجي في التوجه الاقتصادى العام الذى سار عليه المغرب منذ الستينات. ان هذه الازمة لا تمس القدرات المالية فقط، وحياة الطبقات الكادحة وفئات البورجوازية الصغرى والمتوسطة، بل انها بدأت تمس حتى مصالح الطبقة الحاكمة نفسها باستثناء الفئات الادارية العليا التي تنتعش من سرقة خزينة الدولة، والسمسرة التجارية وغيرها. وان السنوات القادمة مع دخول اسبانيا والبرتغال الى السوق الاوروبية المشتركة ستضع جزءا هاما من قاعدة الحكم (الملاكين الزراعيين الكبار) في مأزق خطير. وهذا ما يفسر هوس النظام بالسوق الاوروبية.

٣ ــ الفشل السياسي والدبلوماسي للنظام في قضية الصحراء وعجزه عن انهاء الحرب عسكريا رغم كل الجهود التي بذلها الشيء الذى يضعه في مأزق كامل، وله مضاعفات كبرى على الوضع الداخلي.

٣ ــ بطلان مفعول حرب الصحراء في تجميد النضال الشعبي. فاذا كانت فئة الضباط الكبار لها مصلحة في استمرار الحرب، فان عموم الجنود والضباط الصغار يريدون انهاءها عاجلا وباى ثمن. كما أن اوسع الجماهير التي تجد نفسها يوميا في مواجهة مع سياسة النظام وقمعه ــ وليس مع عدو خارجي ــ لم تعد ترى في تلك الحرب الا مصدرا لتعميق بؤسها، وتريد التخلص منها، وتبعا لذلك وايضا بفعل الدعاية الثورية المضادة للحكم، فان الشعارات الشوفينية لم تعد قادرة تماما على تحريك الشارع المغربي.

٤ ــ انتشار أجهزة الدولة وتنامي التناقضات داخلها بفعل انتشار الرشوة على كافة المستويات وتضارب المصالح الشخصية.. هذه الامراض التي تعمل ضد الحكم (ضعف فعالية الاجهزة، تعميق سخط الشعب) وتستعمل في نفس الوقت لربط تلك الاجهزة وخاصة أطرها بمركز السلطة (الملك) ولعراقية وضرب بعضها بالبعض عند الحاجة. وان قضية الدليمي تؤكد، اضافة الى ذلك، اهتزاز جهاز الدولة، كما أن عدة مؤشرات أخرى تؤكد ان العديد من البورجوازيين الكبار قد فقدوا كل ثقة في سياسة الملك وقدرته على ضمان مستقبل الطبقة الحاكمة.

٥) سقوط مصداقية الحكم ومصداقية الملك بالذات في أعين أوسع الجماهير (كذاب مجرم الخ)، حيث أن نقد الحسن والتعبير عن عداء قاطع ضده أصبح مسألة متداولة داخل البيوت المغربية، وبين جماعات الاصدقاء، وأيضا في الشارع بمناسبة كل انفجار.

٦ ــ ضعف "الاجماع الرجعي الحالي ومحدودية فعاليته على المستوى الداخلي.

ان الحكم عن طريق القمع أساسا، وعن طريق المناورة والابتزاز السياسي (أطروحة العدو الخارجي) تمكن من جر قيادات المعارضة من جديد وبقوة أكبر الى جانبه، معيدا بناء الجبهة الملكية المسماة "اجماع وطني"، وذلك بعد أن تفككت في ١٩٨١ تحت ضربات النضال الشعبي. ان هذا نجاح للحكم، لكنه نسبي ومحدود جدا من حيث التأثير على مجرى الصراع في الساحة المغربية:

■ ان الاجماع الرجعي الحالي، يتميز باشتداد التناقضات المصلحية بين مكوناته واحزابه، حيث أن كل واحد منها يسعى قبل كل شيء الى تقوية نفوذه في جهاز الدولة واستعمال ذلك لتوسيع مصالحه ودائرة زبنائه. كما انه يتميز بسيادة التشاؤم وفقدان الثقة في المستقبل، سواء في مسألة الصحراء أو في مصير النظام، وبالتالي انها جبهة هشّة ومهزوزة يجمعها الخوف وخدمة مصالح متضاربة.

■ ان أغلب المناضلين الذين كانت قد غلطتهم قيادات الاحزاب الاصلاحية وكانت تدفع بهم الى ممارسة توجيهها في تخدير وعي الجماهير وحصر نضالاتها، قد تخلوا عن دعم ذلك "الاجماع" وانتقلوا الى موقع المعارضة الحقيقية للحكم والصراع ضد القيادات المدعمة له (الانشقاق الحاصل في الاتحاد الاشتراكي، انسحاب عديد من مناضلي حزب التقدم والاشتراكية الخ..)، بدليل: نجاح حملة المقاطعة للانتخابات البرلمانية الاخيرة، حيث وصلت هذه المقاطعة في بعض المدن الى ٧٥٪. وتراوحت وطنيا ما بين ٥٠ و٦٠٪ حسب تقديرنا (رسميا المشاركة كانت ٦٧٪!) وذلك بالرغم من الضغط الاداري وكل الجهود التي بذلتها كل الاحزاب الرسمية لجر الشعب الى صناديق التصويت القمع التي تحركت ضمنها "الى الامام" وباقي اتجاهات ومناضلي المعارضة الحقيقية لانجاح شعار المقاطعة.

دليل آخر: هو فشل الحملة الشوفينية الكبرى التي دخلوها ضد الجزائر بعد المؤتمر الافريقي الاخير، وعجزهم التام في جر الرأى العام الشعبي وراء خط التصعيد.

ان كل هذا يؤكد ضعف "الاجماع" الحالي في التأثير على الجماهير.

٧ ــ خطة الحكم:

ان الحكم في محاولة يائسة لضبط وضعه المتأزم هذا، مدعو بالضرورة الى:

ــ المزيد من التعبئة والاعتماد على الدعم الامبريالي المالي والسياسي والعسكرى، الدعم الذى لا زالت هذه القوى تمنحه له، بدون أن يلغي ذلك قلقها المتزايد حول مصير النظام، وعملها على توفير امكانية صيانة مصالحها مع الحسن أو غيره ان دعت الضرورة.

ــ المزيد من تحميل اثقال الازمة الاقتصادية على ظهر الجماهير، وعلى حساب

استقلال البلاد وباقي مصالحنا الوطنية.

ـ تصعيد القمع بدرجات اعلى ضد الحركة الجماهيرية ومناضليها وخاصة ضد القوات الثورية المنظمة بهدف تشطيب الساحة من "عناصر التحريك"، كشرط اساسي لضبط الوضع الداخلي.

ـ بخصوص مسألة الصحراء: امام الفشل السياسي والعزلة الدولية على هذا الصعيد، والعجز عن انهاء الحرب عسكريا، فان خطة الحكم تنبني الآن على تسخير كل أحزاب "الاجماع الرجعي" لشن هجوم مضاد سياسي ودبلوماسي، هدفه الاول هو من جهة عرقلة تقدم جبهة البوليساريو في تحقيق مكتسبات اخرى، ومن جهة ثانية ابراز حسن حسن ارادة الحكم في الوقت الذي يعمل فيه (بدون جدوى لحد الان) على جر المسألة الى الاطار العربي.

ـ تعزيز التحصينات الوقائية، والعمل على توظيف التحول الحاصل في موريطانيا لتضييق الخناق على التحركات العسكرية لجبهة البوليساريو.

الا ان الجهود الرئيسية للنظام الملكي موجهة لشل الحلفاء الرئيسيين لجبهة البوليساريو، وبالدرجة الاولى تصعيد مختلف انواع الضغوطات على الجزائر بالاعتماد على الامبريالية.

اما بخصوص توسيع الحرب، فان الحكم واذا كان يجد نفسه فعلا في مأزق تام في مسألة الصحراء، فان وضعه الداخلي الاقتصادي والمالي، ووضعه السياسي تجاه حركة الجماهير، يجعله يعرف مسبقا ـ وكيفما كان الدعم الذي يمكن ان يتلقاه من الخارج ـ ان حربا مع الجزائر قد تكون بداية لنهايته. ولذلك، واذا كان لا يجب الالغاء التام لامكانية حدوث مغامرة حمقاء، فان احتمال حدوثها يبقى ضعيفا. وان التصعيد الحالي والتلويح بالحرب انما يدخل في اطار الضغط على الجزائر، وفي نفس الوقت توظيف ذلك للحم الاجماع الرجعي من جهة، وتبرير المزيد من التجويع للجماهير، والقمع للقوى الثورية المغربية.

ان النظام الجزائري من جانبه، امام تزايد الدعم الامبريالي للحكم الملكي، وخاصة بعد التحول الذي طرأ في موريطانيا بتحريك فرنسي، وكذا التقارب مع ليبيا، قد وجد نفسه مدفوعا الى العمل على تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة لمحو "تيكية" الانحياز وراء السوفيات، وحصر تصاعد الضغط الامبريالي/ الرجعي عليه. وانه لفي هذا الاطار العام تدخل الزيارة التي قام بها مؤخرا الرئيس الجزائري الى امريكا، والتي أقلقت بشكل كبير الدبلوماسية الملكية.

فالتحسن الاخير في العلاقات الجزائرية /الامريكية، واذا كان لا يمكن مقارنتها أبدا بنوعية العلاقات التبعية القائمة بين الحكم الملكي وامريكا (القواعد العسكرية في المغرب ـ الانحياز الواضح وراء جل المواقف الامريكية الخ...)، فانه مع ذلك يبقى اشارة انذار تؤكد مرة اخرى بان المستفيد الوحيد من الحرب القائمة في الصحراء، انما هي القوى الامبريالية، وذلك على كافة المستويات (بيع أسلحة، اضعاف المنطقة، تزايد نفوذ.. الخ)، وان التوقيف الفوري لتلك الحرب بانصاف شعب الصحراء يعد شرطا أوليا لصيانة السيادة الوطنية لكافة وشعوب المنطقة.

٨ ـ وضع الحركة النضالية في المغرب

ـ ان انتفاضتي يونيو ٨١، يناير ٨٤، قد عمقتا الخندق بين أوسع طبقات الشعب وبين النظام الملكي، كما انهما تعبران عن تقدم هام في وعي الجماهير واستعداداتها لتقديم كل التضحيات دفاعا عن مصالحها.

ـ ان استمرار الحكم في نفس النهج الاقتصادي/ السياسي السابق، وفي تصعيد القمع، سيدفع بالضرورة الى تعميق عداء الجماهير، وتجدير حركتها النضالية ضده.

ـ ان مجمل هذا الوضع الثوري من الناحية الموضوعية يتطلب مضاعفة الجهود، لتصليب وتوحيد الطاقات الثورية المغربية.

ان هذه الطاقات موجودة وهائلة لكنها لترفع فعاليتها الى مستوى المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقها يجب ان تتحد بدءا بالعمل على توحيد نضال الجماهير ضد سياسة الحكم، الى الالتحاد حول برنامج ثوري عام لانهاء عهد الملكية الاستبدادية.

السوق الأوربية المشتركة

• "ان السوق الاوروبية المشتركة ـ هي قبل كل شيء ـ اختيار سياسي".

ان هذه كلمات الحسن للصحافة الغربية لتبرير طلب ادخال المغرب الى السوق الاوروبية المشتركة.

وان مجلة "المصنع الجديد" الفرنسية، عدد ١٥ ـ ١١ أفريل ١٩٨٥، جاءت على لسان مراسلها في المغرب، وايضا بالاجوبة التي تقدم بها السيد الجواهري، وزير المالية، والسيد جسوس، وهو يقدم نفسه حسب المجلة، كناطق رسمي باسم المؤسسات الصناعية المغربية، لتؤكد ذلك الاختيار المعادي لاستقلال بلادنا ولمصالح الطبقات الشعبية.

* "للخروج من هذه العثرة، فان الدولة قد رمت بورقة أساسية: تشجيع الاستثمارات الخارجية... وانه في هذا الاتجاه تتضافر جهود كل المقررين في الاقتصاد المغربي. ولذلك منعطف لم تتردد الدولة في نعته بـ"ثورة صناعية"... ثورة تقدم فرصة فريدة من نوعها للشركات الفرنسية".

(تعليق مراسل المجلة).

* "انه في هذا الاطار تعطى الاسبقية للذين يستثمرون بهدف السوق الخارجية، عوض الاسبقية للذين يستهدفون فقط السوق المحلية".

(عبد اللطيف الجواهري).

أن السيد الوزير يعرف جيدا القدرة الشرائية المخربة للمواطن المغربي، وذلك لا يهمه على ما يظهر، اذ أن "ثورته الصناعية" هي موجهة للخارج وبرأسمال خارجي، بارتباط مع بعض السماسرة من المغاربة وجدوا في أرضنا فرصة الاستغلال ليد عاملة بابخس الاثمان.

* وحول سؤال، "ماذا تفكرون القيام به لضمان شغل لكل مغربي"؟

اجاب وزير المالية "ان في اى بلد، لا يمكن لحكومة ما أن تجيب جديا على مثل هذا السؤال: اننا لا زلنا متعلقين جدا بالفلاحة، وهي بدورها معلقة جدا بالسماء".

* ماذا تنتظرون من الصناعيين الفرنسيين"؟

جواب الجواهري: "كثير من الاشياء تربط المغرب بفرنسا. وان التسابق (الاقتصادى) يعني الجودة والثمن. فلماذا لا نتعاون في البحث عن التفوق في الجودة والثمن؟ ان لكم المعرفة، القدرة على التسويق والبضائع، وعندنا اليد العاملة والمكان والانضباط".

ويكفي هنا أن نلفت النظر الى أنه باستثناء المكان، لا نعتقد أن السيد الوزير بامكانه أن يضمن للفرنسيين كل ما ينوى تقديمه لهم في اندفاعه التبعي، اذ أن "الانضباط"، اى الاستقرار وغياب الاضرابات، لا نظن انه بامكانه تثبيته رغم القمع المشدد.

كما أن السيد الوزير في حماسه حول اليد العاملة، لم يقدر جيدا أن فرنسا نفسها تعيش حاليا أزمة حادة وأن فيها ما يقارب الـ٣ ملايين عاطلا عن العمل، من بينهم العديد من المهاجرين المغاربة الذين ينتظرون العودة الى البلاد.

* في نفس السياق، أكد عز الدين جسوس التوجيهات الحكومية الحالية قائلا: "اليوم، ان القطاع الخاص قد برهن على أن له وسائل مالية، وسعة في الخيال، ومسيرين جيدين قادرين على التكيف مع الظروف. وقد ذكرنا على انه حان الوقت لتسلم الامور للرأسمال الخاص، لكن تدريجيا... وقد دشنا في القطاع الفلاحي والفنادق مثلا، برنامجا واسعا لليبرالية. وفي الصناعة أيضا، حيث أن معملين للسكر قد دخلتهما المشاركة الخصوصية. ان هذه الحركة قد بدأت وستستمر".

* وحول السوق الاوروبية المشتركة، يقول جسوس، مدافعا عن طلب الانضمام: "على المستوى الثقافي، والجغرافي، والسياسي، وبمنطق المجال الاقتصادى، يمكن أن نؤكد أن المغرب له من المؤهلات ما هو مثيل لليونان أو البرتغال.."

وان هذا فعلا يؤكد الاختيار السياسي ويبرّزه كاختيار للتبعية والخضوع الطوعي للغرب الامبريالي.

ساندوا مجلة إلى الأمام

ساهموا في نشر الفكر الثوري

أوضاع الجماهير

تمر على انتفاضة يناير المجيدة سنة خرجت منها الجماهير الشعبية بتجربة غنية في النضال الذى اكتسى عدة أشكال.

فاذا كانت الانتفاضة تعبيرا قويا على مستوى تطور الصراع الطبقي ببلادنا، ومؤشرا عن نهوض جماهيرى عارم، فان موقف المقاطعة الذى مارسته الجماهير بقناعة كبيرة ابان الانتخابات التشريعية، يشكل هو الاخر سمة بارزة في تطور وعيها السياسي، وعلامة جديدة على شق الطريق نحو جبهة عريضة مناهضة للنظام ومتجاوزة للاصلاح المتخادل، ذلك أن شروط قيامها الموضوعية متوفرة وجاهزة. فالنظام الملكي القائم أضحى مكشوفا أمام الجماهير في الداخل والخارج بتواطؤاته الامبريالية وتحالفاته الصهيونية، وليس آخرها انعقاد المؤتمر الصهيوني بالرباط الذى خلق ردود حادة من لدن الجماهير التي استنكرت هذه الممارسة واعتبرتها مؤامرة تحاك ضد قضيتنا القومية. وفضلا عن ذلك لم يمض الا وقت غير طويل، حتى نظم عرس زفاف فاضح لابنته، عرسا دام مدة ١٥ يوما، وكلف مبلغا يقدر بالملايير، صرفت في البذخ والنعيم، في الوقت الذى تنكوى الجماهير يوميا بنار الغلاء وتعاني من ظروف القهر والاستغلال.

ولتسليط الاضواء على واقع الجماهير في الاحياء الشعبية، نشير الى المعطيات التالية:

١ ــ سنة أخرى في مسلسل التفقير والتجويع.

مع حلول السنة الجديدة ١٩٨٥، يكون مجلس النواب الذى يمثل بأغلبية ساحقة الكومبرادور والملاكين العقاريين الكبار، يكون قد أنهى مناقشته لقانون المالية لسنة ١٩٨٥، والتصويت عليه بـ٢١٣ صوتا ضد ٣٨ صوتا التي لم توافق سوى على ميزانية "الدفاع الوطني" و"الحرس الملكي"!.

وهذه النتيجة أكدت من جديد عزم الكومبرادور على المضي قدما نحو المزيد من فرض اجراءاته الاقتصادية والسياسية، التي تنعكس على أوضاع الجماهير الشعبية بالتفقير والتجويع والتجهيل، كما أنها تعبر عن حقيقة الارتماء في أحضان الامبريالية، والتبعية لدوائرها المالية، وبشكل خاص لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، الذى بلغت مديونية المغرب اتجاهه قرابة ثلاثة ملايير دولار.

ولقد أعرب خديم القيصر (أحمد العلوى)، في جريدته الصباحية، على سروره العميق لهذه النتيجة التي أبانت عن "الوجه الديمقراطي للنظام الملكي الدستوري"، واعتبرها في هذا الاطار مثالا للديمقراطية ونموذجا يقتدى به. هذه الديمقراطية التي تفتح الابواب على مصراعيها للاستثمارات الاجنبية، ولغزو سوقنا الوطنية بالبضائع الاجنبية، وللمزيد من بناء القواعد العسكرية الامريكية وتفويت القطاع العام الى القطاع الخاص.

ان تطبيق بنود هذا القانون ستؤدى الى كارثة كبرى ومزيد من استفحال أوضاع الجماهير بالاحياء الشعبية والتي ستضاف الى المعاناة المتراكمة من السنة السابقة.

فما طبيعة هذه المعاناة وحجمها؟

٢ ــ الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجماهير في الاحياء الشعبية.

تعرف أوضاع الجماهير الشعبية في الاحياء تدهورا خطيرا لم يسبق له مثيل يمس أهم المجالات الحيوية، كالسكن والشغل والتغذية والتطبيب والتعليم والنقل.

أ) السكن غول يهدد الاسر الفقيرة.

من السمات العامة لواقع السكن في الاحياء الشعبية أنها تخضع للمضاربات العقارية، بحيث يعتبر الاسكان بالنسبة للملاكين العقاريين مصدرا للاثراء والغنى. فثمن الشقة داخل حيّ شعبي بضواحي الدار البيضاء، يتراوح بين ١٠٠٠ و٢٠٠٠ درهم. بينما يتراوح في الاحياء الراقية من ٢٠٠٠ الى ٦٠٠٠ درهم. هذا مع العلم أن أغلبية سكان الاحياء الشعبية هم عمال وحرفيون وتجار صغار متجولين، وثمن الكراء يمتص ثلثي أجرتهم. وهناك من جهة ثانية الاحتكار والتلاعب بأموال الجماهير عن طريق البيع والشراء الغير مشروعين. فمثلا قررت الدولة الاسهام في خلق مشاريع سكنية تدخل في اطار محاربة مدن الصفيح الاخذة في النمو والامتداد عبر أرجاء الوطن. ونذكر من بين هذه المشاريع على سبيل المثال لا الحصر: "مشروع الداخلة، مشروع ابن مسيك، مولاى رشيد، سيدى مومن الجديد" بالدار البيضاء. وحددت على ضوء ذلك مبلغا يجب أن يدفعه المستفيدون يقدر بـ ٥٠٠٠ درهم، على أساس أن يؤدى الباقي وقدره ١٠٠٠٠ درهم على مدى ١٥ سنة، أى بقيمة ٥٥٫٥٠ درهم في الشهر. غير أنهم فوجئوا في المدة الاخيرة بزيادة هذا المبلغ بأربعة ملايين سنتيم، وذلك دون أدنى مبرر. وفي نفس الوقت ارفقت السلطات المحلية هذا القرار، بتهديدات وتعسفات مارستها على الذين أعلنوا عن عدم قبولهم لهذا الاجراء.

في الأحياء الشعبية

ومن مظاهر محنة السكن في الاحياء الشعبية أيضا، ولكونه تحت يدى الرأسماليين العقاريين، فان هذه الاحياء تخضع للبناء الفوضوى، حيث شروط الامن والوقاية من الامراض تقل، بل في بعض الاحيان تنعدم.

وسوف نعطي مثالا هنا حول حيّ "الرجا فالله" وحي "النصر" بوجدة، حيث يسجل عدم وجود أنابيب للماء في الدور، فضلا عن التجهيزات الضرورية الاخرى. كما تشهد الاحياء في بعض المناطق، كاين سليمان، عمليات التهديم في الوقت الذى تتصرف فيه السلطات المحلية بوقاحة لا مثيل لها، وتوزع قطعا ارضية على جماعة من الانتهازيين والانتفاعيين الذين لا هم لهم سوى استنزاف جيوب الكادحين، والركوب على ظهورهم من أجل قضاء أغراضهم ومصالحهم. وقد تم احتكار تجزئات السكن من طرف الملاكين العقاريين، واعادة البيع والشراء فيها، وحرمان الفئات التي من أجلها خصصت: التجزئات الشاطئية ببوزنيقة، دافيد، أولاد عمارة، حي الفرح، حي بكماو، حي كريم.

وحسب احصاء ١٩٨٢، فان السكان الغير مستقرين تقدر نسبتهم بـ٥٦ر٥ ٪، هذا الرقم الذى يكشف عن المعاناة اليومية التي تعرفها الجماهير من جراء ثقل واقع السكن.

أما الحديث عن تجهيزات السكن، فنسبة ٨٤ ٪ يتعدم لديها الضوء، و٩١ر٣ ٪ بدون ماء، كما أن نسبة ٨٥ ٪ لا تتوفر على مراحيض.

وعن استعمال الانارة المختلفة، يسجل آخر احصاء الحالات التالية:

- الانارة بالترول: ..... ٤٥ر٦ ٪.
- الانارة بالغاز: ..... ١٥ ٪.
- الانارة بالقنديل: ..... ٤ر٥ ٪.
- الانارة بالشمع: ..... ٣٢ر٥ ٪.
- الانارة بأشياء أخرى: ..... ١ر٤ ٪.

ب) البطالة مظهر من مظاهر التشريد.

يشير احصاء ١٩٨٢، الى أن السكان النشطون يشكلون نسبة ٣٠ر٤ ٪ من مجموع السكان في الوسط الحضرى وحسب الجنس، فان هذه النسبة تعادل ٤٤ر٣ ٪ عند الذكور و ١٧ر٢ ٪ بالنسبة للاناث.

أما السكان النشطون الهامشيون، فانهم يمثلون نسبة ٤ر٩ ٪ من مجموع السكان النشطين، ويشكلون في غالبيتهم حوالي ٨٩ ٪ من الاناث.

ويتميز السكان النشطون العاطلون بفتوتهم، حيث أن ٥٦ر٢ ٪ منهم تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة. أما الذين يبحثون لاول مرة عن عمل، فانهم يشكلون ٤١ر٨ ٪ من مجموع العاطلين.

ويتضح من هذه الارقام اذن، بشاعة النظام في اقبار حياة الشباب المتحمس للعمل وهو في عز عطائه، كما يتضح اهدار طاقاته وتهميشه وخنق أنفاسه. ومن هنا نفهم الامراض الاجتماعية التي يتخبط فيها شبابنا نتيجة حرمانهم من العمل ومن كل وسائل العيش الضرورية.

ج) سلسل الغلاء يستنزف جيوب الكادحين.

اذا كانت الزيادة في المواد الغذائية، هي السبب المباشر في انتفاضة يناير المجيدة، فانها لم تعرف توقفا بقدر ما تصاعدت، وهذه نماذج من بعض المعطيات:

- قد سجّل المعدل العام لارتفاع الاسعار بالتقسيط، حسب الاحصائيات الرسمية التي تهم ٢١٠ من المواد منذ بداية السنة، زيادة ٧ر٩ ٪، منها ٧ر٧ ٪ بالنسبة للمواد الغذائية، و١ر١١ ٪ بالنسبة للنقل على اثر ارتفاع أسعار المحروقات.

وفيما يلي الاحصائيات المتعلقة بشهرى غشت وشتنبر ١٩٨٤:

حسب القطاع	غشت	شتنبر
التغذية	336٫6	346٫6
الملابس	253٫1	254٫3
السكن	259٫8	266٫8
العلاج	235٫6	236٫6
النقل والترفيه	341٫3	343٫2
المعدل العام	314٫4	320٫6
حسب المدن:		
الدار البيضاء	318٫6	324٫5
الرباط	327٫9	332٫6
تطوان	899٫4	304٫8
القنيطرة	288٫7	393٫2
مراكش	320٫7	330٫3
وجدة	305٫6	309٫6
اكادير	327٫2	331٫5
فاس	315٫7	325٫9

■ الزيادات في الخضر :

ـ البطاطس : ..... ٢٫٥٠ درهم .
ـ الطماطم : ..... ٢٫٠٠ درهم .
ـ الجزر : ..... ٢٫٠٠ درهم .
ـ البصل : ..... ١٫٥٠ درهم .

الزيادة في المياه والكهرباء

حجم المياه المستهلكة	السعر القديم	السعر الجديد	قيمة الزيادة	نسبة الزيادة
من 0 الى 300 متر مكعب	0٫76 درهم	0٫84 درهم	0٫08 درهم	% 10٫52
من 30 الى 60 " "	2٫40 "	2٫24 "	0٫20 "	% 9٫80
اكثر من 60 " "	2٫45 "	2٫81 "	0٫36 "	% 14٫96

كمية الكهرباء المستهلكة	السعر القديم	السعر الجديد	قيمة الزيادة	نسبة الزيادة
من 10 الى 200 كيلواط	0٫45 درهم	0٫48 درهم	0٫03 درهم	% 6٫66
من 200 الى 500 "	0٫45 "	0٫55 "	0٫10 "	% 22٫22
اكثر من 500 "	0٫45 "	0٫70 "	0٫25 "	% 55٫55

ان حمى الزيادات في الاسعار تطال حتى قاعات السينما ، حيث ان نسبة الزيادة تتراوح ما بين ٣٠ و١٠٠ ٪ هذا طبعا دون الحديث عن المضامين والاهداف الخبيثة المبثوثة عبر الافلام .

د) تصفية ما تبقى من مكتسبات العلاج والتطبيب .

اصبحت الزيادة في اثمنة التطبيب تشكل سا خطيرا بالقوة الشرائية للعمال والمستخدمين ، حسب الزيادات التي اقرها قانون المالية الجديد :

■ الاطباء العامون .

ـ الاستشارة زائد التشخيص بالاشعة : ... ٢١٫٣٥ درهم .
ـ عيادة المريض بمنزله : ..... ٤٩٫١٠ درهم .
ـ عيادة المريض بالليل : ..... ٥٣٫٦٠ درهم .
ـ عيادة المريض في يوم عطلة : ..... ٥٣٫٦٠ درهم .

■ الاطباء المختصون المبرزون .

ـ الاستشارة زائد التشخيص بالاشعة : ... ٥٣٫٦٠ درهم .
ـ عيادة المريض بمنزله : ..... ٦٧٫٠٠ درهم .
ـ عيادة المريض بالليل : ..... ٧١٫٤٥ درهم .
ـ عيادة المريض في يوم عطلة : ..... ٧١٫٤٥ درهم .

■ الاساتذة والاطباء النفسانيون .

ـ الاستشارة : ..... ٦٢٫٥٠ درهم .
ـ عيادة المريض بمنزله : ..... ٧٥٫٩٠ درهم .
ـ عيادة المريض بالليل : ..... ٨٠٫٣٥ درهم .
ـ عيادة المريض في يوم عطلة : ..... ٨٠٫٣٥ درهم .

■ الخدمات الاخرى .

ـ اعمال الجراحة والاختصاصات : .... ٩٫٠٠ درهم .
ـ اعمال الممارسة الطبية العادية : .... ٦٫٢٥ درهم .
ـ اعمال التشخيص بالاشعة : ..... ٨٫٠٠ درهم .
ـ اعمال البيولوجيا الطبية : ..... ١٫٢٤ درهم .
ـ اعمال جراحة الاسنان : ..... ٦٫٥٠ درهم .
ـ التعويض الكيلومترى عن الساعة : ... ٠٫٩٠ درهم .

■ يوم الاقامة بالمستشفى .

يشمل الاجر المؤدى عن كل يوم من أيام الاقامة بالمستشفى وتغذية المريض :

الحجرة الخاصة :

ـ الصنف الاول : ..... ١٤٠٫٠٠ درهم .
ـ الصنف الثاني : ..... ١٠٠٫٠٠ درهم .

الحجرة المشتملة على سريرين :

ـ الصنف الاول : ..... ١٠٠٫٠٠ درهم .
ـ الصنف الثاني : ..... ٧٠٫٠٠ درهم .

■ الخدمات المتعلقة بالولادات .

الولادة العادية :

ـ طبيب عام : ..... ٣١٢٫٥٠ درهم .
ـ طبيب مختص : ..... ٤٤٦٫٤٠ درهم .

ولادة التوائم :

ـ طبيب عام : ..... ٥٣٥٫٧٠ درهم .

ـ طبيب مختص : ..... ٦٣٥٫٠٠ درهم .

ويضاف الى الاجور القصوى المحددة أعلاه ضريبة الخدمات بالسعر الموحد البالغ ١٢ ٪ ، وتتكون من ذلك كل المبالغ القصوى الواجب أداؤها باعتبار جميع الرسوم .

وانطلاقا من الارقام الواردة ، يتبين أن نسبة الزيادة تتراوح من ٢٥ ٪ الى ٤٥ ٪ بالنسبة للفحص العام ، ومن ٢٩ ٪ الى ٦٧ ٪ للاجراءات الفنية .

وعلى اثر هذه الزيادة ، أصدر المجلس الاداري للصندوق التعاضدي للضمان الاجتماعي بلاغا يوضح فيه العواقب المالية التي ستجرها عليه هذه الزيادة ، بحيث أن نفقات الصندوق ، ستزيد بقدر ٤ ملايين من الدراهم ، اضافة الى التضخم في المنتوجات الصيدلية الذي يقدر بمليون درهم . وبالتالي فالنتيجة تصبح خمسة ملايين من الدراهم ، مما يعادل ثلث ميزانية الصندوق .

وهذا يشكل حيفا كبيرا بالنسبة للعمال المشتركين في الصندوق ، ذلك أنهم لا يستطيعون تحمل هذه النفقات ، في الوقت الذي تعرف فيه أجورهم تجميدا لا حد له ، الى جانب الارتفاع المستمر لمستوى المعيشة . ومن هنا تضاف كارثة أخرى تتجلى في تصفية الحقوق المكتسبة في ميدان التطبيب والعلاج .

واذا كانت هذه الزيادة تكشف عن واقع الاستغلال المكثف ، فان المستشفيات تعرف تدهورا خطيرا لم يسبق له مثيل ، سواء من حيث التجهيزات والمناخ الغير الصحي للعلاج ، أو من حيث النقص الخطير في التأطير والادوية ، علاوة على انتشار الرشوة والمحسوبية التي أصبحت شيئا عاديا وطبيعيا بالنسبة للنزلاء .

هـ) التجهيل حلقة في مسلسل القهر والاستغلال .

اذا كانت الجماهير في الاحياء الشعبية ، تعاني من ازمة الشغل والسكن وغلاء المعيشة ، فانها كذلك تعاني من مشكل التعليم الذي ضحّت في سبيله كثيرا .

ولاعطاء نظرة تقريبية عن واقع الامية ، سنشير الى ارقام احصاء ١٩٨٢ نفسه .

ان ٩ ٢١٤ ٤٩٣ نسمة على ١٤ ٢٢٩ ٨١٦ البالغة من العمر ١٠ سنوات فأكثر ، أعلنت أثناء الاحصاء أنها لا تعرف لا الكتابة ولا القراءة . وان نسبة الامية تقدر بـ ٦٥ ٪ من بين مجموع سكان المغرب ، وهذا المعدل هو ٥١ ٪ بالنسبة للرجال و٧٨ ٪ بالنسبة للنساء .

الجنس	1960	1971	1982
ذكور	٪78	٪ 63	٪ 51
اناث	٪96	٪ 87	٪ 78
المجموع	٪ 87	٪ 75	٪ 65

٣ ـ آفاق نضال الجماهير في الاحياء الشعبية .

انطلاقا من المعطيات السابقة الذكر ، وحسب تحليلنا لاوضاع الجماهير في الاحياء الشعبية ، فان هناك أرضية موضوعية لتصعيد النضال ضد نظام الكومبرادور والملاكين العقاريين الكبار ، خصوصا وأن الجماهير أخذت تدرك أكثر فأكثر ، منذ انتفاضة يناير ومقاطعة الانتخابات ، طبيعة النظام القمعية والاستبدادية .

وبناء على ذلك ، فان كافة المناضلين الديمقراطيين والثوريين مطالبين أكثر من أي وقت مضى بالانصهار مع الجماهير ، والارتباط بها في الاحياء الشعبية ، والعمل على تأطيرها وتنظيمها وتعبئتها وفق البرنامج النضالي التالي :

١ ـ النضال من أجل تحسين أوضاع الجماهير الشعبية .

٢ ـ النضال من أجل اقرار الحريات العامة (حرية التعبير والتنظيم والتظاهر ، اطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والنقابيين والعسكريين وعودة جميع المنفيين) .

٣ ـ النضال من أجل مساندة كفاح الشعب الفلسطيني من أجل اقامة دولته الوطنية وعلى كامل ترابه .

٤ ـ النضال من أجل مناهضة السيطرة الامبريالية الاقتصادية والعسكرية على بلادنا .

حرر في ١٠ يناير ١٩٨٥

ملحوظة : ان مختلف الارقام الواردة في هذه الدراسة ، لا تشمل طبعا الزيادات التي جاءت بعد يناير ١٩٨٥ .

أسئلة إلى الوزير الأوّل

ان الاضطهاد المادي والمعنوي لم يعد من نصيب الطبقات الكادحة فقط.. بل انه أصبح يمس اليوم حتى فئة ظلت رغم كل المصاعب والمصائب (غلاء المعيشة، ضعف الاجور، أزمة سكن...الخ) تعد محظوظة، حيث أن أبواب العمل، وبالتالي امكانية العيش بقيت مفتوحة أمامها: انها فئة حملة الشهادات الجامعية.

فأن نحصي الان ١٥ ٠٠٠ من خريجي الجامعات (أساتذة، أطباء، اقتصاديين، اجتماعيين...) ضمن جيش العاطلين عن العمل، فذلك هو التعبير الصارخ عن افلاس سياسة النظام القائم، ودليل ملموس على أن الماسكين بالسلطة لا يهمهم اطلاقا لا مصير المغرب، ولا مصير الشعب المغربي؛ انهم موجودين فقط لخدمة مصلحة الاقلية الحاكمة، وحلفائها من أمبرياليين، وصهاينة، ورجعيين.

ففي الوقت الذي يرتفع فيه أنين الفقراء في أرضنا الى عنين السماء، نجد الطاقات البشرية المغربية الجاهزة التكوين، تمنع من التوظيف والاسهام في تخفيف هذه الاعباء، ويدفع بها الى هاوية البؤس لتغرق مع الجميع.

وبالفعل، انه لم يبق شك في أن الحكم العميل لا حاجة له بتعليم... ولا حاجة له بأن يكون المواطنون المغاربة بصحة جيدة، كما أنه لا حاجة له باقتصاد وطني مستقل موجّه لخدمة المواطن العادي ورفع مستوى عيشه، بالرغم من أن ذلك هو الطريق الوحيد للتنمية الاقتصادية، والقضاء على مشكل "البطالة".

بالعكس، ان الحكم يعمل الان عمدا ضد كل ما سبق ذكره، وفق المنطق المخزني القائل بـ"جوّع كلبك يتبعك". وعند فشل هذا المنطق، العلاج لخنق أصوات الجائعين، المرضى، والعاطلين، وغيرهم من محرومي الوطن، هو القمع ومزيدا من القمع...

وذلك ما ردّ به على التجمع الذي قام به حاملي الشهادات ذوي العقد مع وزارة التعليم، يوم ٢٤ أبريل في الرباط، أمام مقر الوزارة للمطالبة بحقهم المشروع في العمل.

بالقوة اذن يراد حل المشاكل.. وبعنف وحشي تم تفريق التماني مائة (٨٠٠) من الشباب المتجمهرين، كما تم اعتقال ١٠ أطلق سراحهم فورا فيما بعد..

لكن الحركة الاحتجاجية هذه، والتي تضم الالاف ممن سدّت في وجههم الافاق، متواصلة.. وتجدر الاشارة الى العرائض المختلفة التي تم توقيعها في عديد من المدن المغربية، ووجهت الى أعلى السلطات المغربية للمطالبة بحق العمل، باعتباره حقا مشروعا ومحميا من طرف قوانين الامم المتحدة وعلى رأسها قانون حقوق الانسان...

اننا اذ ننضامن بصفة تامة وكاملة مع نضال حاملي الشهادات العاطلين نتوجه الى كل المنظمات النقابية والسياسية المغربية وندعوها الى تحمّل مسؤوليتها أمام هذا المشكل الوطني.

والى قرائنا احدى تلك العرائض المعبرة عن حجم المشكل المطروح والموجهة الى الوزير الاول: (مترجمة عن النص الفرنسي الذي حصلنا عليه)...

الموضوع: طلب شغل.

سيدي الوزير،

لنا الشرف نحن حاملي الشهادات العليا المجبرين على العيش كعاطلين (انظر اللائحة المرفوقة) أن نعرض امام انظاركم وضعيتنا، قصد ايجاد حل عادل ـ مسؤول، وفي أجل مناسب، اذ أن انتظارنا قد طال..

انكم تعلمون، سيدي الوزير الاول، بأن حق العمل هو حق أولي وحيوي؛ انه الحق في الحياة. فحرماننا اذن من هذا الحق، وتركنا بدون مورد للعيش، هو بمثابة الحكم علينا بالتسكع والانحراف، والعيش خارج المشروعية (إستعمال كل الوسائل الغير مشروعة)، وتقديمنا بصفة مقصودة أو غير مقصودة، الى الموت البطيء، وذلك بعد سنوات من الجهد والتضحيات التي تحمّلها آباؤنا، وأساتذتنا... ونحن طبعا. فلماذا اذن هذا الضياع؟ ألا يمكن التغلب على هذه الوضعية؟ أمثناك زيادة من الاطباء، من المهندسين، من الاساتذة، من التقنيين... وباختصار، زيادة من الاطر المتوسطة والعليا، كما تدعيه بعض الاشاعات المغلوطة؟

ان الارقام الرسمية المقدمة من طرف حكومتكم،

والواقع الذى نعيشه أو نعرفه جميعا يكذب ذلك !

فاذا كانت المستشفيات مفعمة بالمرضى، واذا كان الاطباء في هذه المستشفيات العمومية يشتكون بدون انقطاع، من نقص التأطير، وضمنه النقص في الاطباء، فكيف تفسرون اذن وجود حوالي ٨٠٠ طبيب أو أكثر عاطلين عن العمل !. (١).

هل يمكن لبلادنا أن تسمح لنفسها بهذا التضياع ؟

وعلى مستوى التعليم ؟ لقد اخترنا عن قصد هذا القطاع، لكننا لا ننقطع، تسمع باستمرار بأن لنا فيضا من الاساتذة... واننا مضطرين الى اعتبارهم فوق الحاجيات الضرورية".

ـ فهل تعتقدون سيدى الوزير الاول، أن قسما من ٥٠ تلميذ تقريبا، بدون الحديث عن باقي شروط التعليم، يعبر عن وضع جدى وملائم لتعليم ذى فائدة بالنسبة للتلاميذ والاساتذة وكل المجتمع ؟

ـ هل من المعقول أن نقول بأن هناك زيادة في الاساتذة، في الوقت الذى نجد فيه أن المغرب قد استورد سنة ٨٥ ـ ٨٦ وحدها ٦٩١ أستاذا أجنبيا متعاونا: ٢٠٠ للرياضيات، ٢٠٠ لمادة اللغة الفرنسية حيث أن الاساتذة المغاربة يعتبرون "زائدين" فوق الحاجة !!... وهذا يخص فقط الطلبات المقدمة لفرنسا (٢)، بدون الحديث عن الطلبات الاخرى المقدمة الى بلدان الكاندا، بلجيكا، بريطانيا، أمريكا وتونس، الخ...

سيدى الوزير الاول، اعلموا اننا لسنا ضد التعاون لكننا نعتبر أن المغرب "نظرا للازمة"، كما تقولون، كان من المنطقي أن يوظف الاساتذة "الزائدين" عنده، قبل أن يقدم طلبات جديدة للخارج.

ان ذلك كان من شانه أن يوفر أموالا كثيرة، من العملة الصعبة للبلاد، اذ أن مساهمة المغرب في أجرة المتعاون تساوى على الاقل مقدار اجرتين لاستاذ مغربي.

وبامكانكم أن تثيروا مشكل الكفاءة...

اننا نعتقد بأن هناك الجيد، والاقل جودة عند الاجانب والمغاربة. وانكم تتفهمون بأن العقبة الاولى هي كثرة العدد. فعندما يصل الى ٥٠ تلميذ في القسم، وأحيانا أكثر، فان ذلك يقضي على الارادة مهما كانت حسنة، وتصبح معه مسألة الكفاءة عديمة الفائدة.

وانكم في أفضل موقع، سيدى الوزير الاول، لاستخلاص الدروس من نسب النجاح (المضخمة) في الباكالورية والجامعة. فحسب احصائيات حكومتكم، نسبة النجاح هي ٣٠٪ وذلك في احسن الحالات فيما يخص الباكالورية. في حين أن هذه النسبة تعد بـ ٨٠٪ وأكثر في فرنسا مثلا. وفي بلد من المغرب العربي ـ الجزائر على سبيل المثال ـ فان نسبة النجاح في الباكالورية تقارب غالبا البلدان الاوروبية، وهي بمعدل ٧٥٪ وأكثر...

لماذا اذن هذا الانحطاط التعليمي في المغرب ؟ فهل المغاربة أقل ذكاء من غيرهم، أم ان المشكل هو شيء آخر ؟

اننا على يقين بأنكم مثلنا مقتنعون تماما، بأن هذه النسب المنحطة ترجع من بين عدة عوامل :

ـ الى النقص في التأطير، وليس العكس.

ـ الى الفوضى السائدة على مستوى وزارة التربية الوطنية (تعيينات في آخر لحظة، توزيع سيء للمعتمدات، تبديرات من كل نوع، انتقالات فوضوية...).

ـ الى النقص في التجهيزات والوسائل المادية لضمان تعليم جدى من نوع رفيع للتلاميذ...

ـ الى الارتفاع الكبير لعدد التلاميذ في القسم الواحد : فبقسمين يمكن أن توجد ثلاثة أقسام على الاقل.

ـ الى الاجور التافهة الممنوحة للاساتذة :

٢٤٠٠ درهم للاستاذ المغربي الحاصل على شهادة "ليسانس" زيادة على ست سنوات من العمل. في حين أن متعاونا مبتدئا بنفس الشهادة، ونفس مستوى التعليم يحصل على ٧٠٠٠ درهم اضافة الى تعويضات أخرى.

ـ الى الكم ونوع التعليم المقدم للتلاميذ :

كثرة في المواد، كثرة الساعات، توزيع زمني سيء، اضافة الى باقي شروط التعليم البعيدة جدا عن كل مقارنة مع مقاييس التعليم المحددة من طرف الهيئات الدولية.

ـ الى نقص الرياضة البدنية، وفي شروط مشوقة وسليمة، لكي لا يبقى شعار "العقل السليم في الجسم السليم" مجرد شعار، بل هدفا ذى أولية.

ـ الى تشجيع، ان لن نقل اثارة وانعاش جو من التسيب، واللااهتمام، واللااطمئنان.

ـ الى غياب الاجتماعات المنتظمة للاساتذة، وآباء وممثلي التلاميذ.

وفي هذا الصدد، هل تعلمون سيدى الوزير الاول، بانه لتحديد مصير أزيد من ٤٥ تلميذ، لا يستغرق اجتماع "مجلس القسم" أكثر من ١٥ الى ٢٠ دقيقة !

سيدى الوزير الاول، ان بامكاننا اعطاء المزيد من الامثلة، وذلك بالنسبة لكل المرافق وباقي القطاعات الاخرى واننا نعتقد ـ بصدق ـ بأن بلادنا بامكانها ان تفعل احسن، وأن تكون في مستوى كل الامم المسماة متقدمة، لكن ذلك يتطلب تغييرا عميقا في عقليتنا.

اذ اليس من العار ـ ان لم نقل الفضيحة ـ أن نرى مثلا، تكاثر المسابح الخصوصية في الفيلات الاصطيافية، في حين أن جماعة سكنية مكونة من آلاف المواطنين مكدسين في الخرب يموتون عطشا، وعلى مقربة من تلك الفيلات والمسابح !!...

ان هذا يصح بالنسبة للاكل والتغذية، ويصح أيضا بالنسبة للعلاج، وصحيح كذلك فيما يتعلق بشروط التعليم، وكل ميادين الحياة الجارية، ومنها ميدان العمل وهو موضوع حديثنا لكم.

انه لا يجب نسب ذلك الى "الازمة العالمية"، أو القول بأن الوسائل غير موجودة. ان الوسائل والامكانيات متوفرة، ويكفي أن نوزعها توزيعا عادلا.

سيدى الوزير الاول، اننا لسنا لا حزبا سياسيا، ولا نقابة.. اننا مواطنون عاديون ممسوسون من غير حق بمشكل "البطالة"... ولقد اجتمعنا لكي نجد حلا جماعيا لوضعنا، وهو وضع يمكن حله بدون صعوبات كثيرة. وان مبادرتنا الجديدة هذه، بعد محاولات فردية كانت بدون جدوى، تشكل حجة اضافية على حسن ارادتنا في حل المشكل بواقعية، ولفائدة الجميع.

اننا نريد وظيفا قارا في القطاع العام، أو نصف عمومي، أو الخاص (وكثير من أعضاء الحكومة والبرلمان هم على رأس شركات خصوصية كبرى)، يأخذ بعين الاعتبار شيئا واحدا وهو مشكل التحملات العائلية، أو مكان عمل الزوج بالنسبة للاشخاص المتزوجين.

ولهذا الغرض، فاننا نتقدم لكم بالمقترحات التالية:

١ ـ تدريب للتكوين، أو فترة تمهيدية للاندماج، لمدة سنة وباجرة الخدمة المدنية اذا كان الاندماج في الوظيفة العمومية.

٢ ـ التدريب للتكوين، أو فترة تمهيدية للاندماج لمدة ٦ اشهر باجر ادنى خالص مقداره ٢٦٠٠ درهم، اذا كان الشغل في القطاع النصف عمومي أو الخاص.

بعد انتهاء هذه المدة يندمج المعني بالامر بصفة نهائية، وفي نفس الشروط التي يتم فيها ادماج حامل الشهادة في حالة عادية، مع كل الضمانات والامتيازات الاجتماعية المتعلقة بقطاع نشاطه (٣).

هذا وان بامكانكم أن تلاحظوا اننا انحصرنا في حدود مقترحات قابلة للتحقيق، وتحت ما يمكن أن تطمح اليه.

سيدى الوزير الاول، انه اليكم ترجع مسؤولية انهاء هذه الوضعية اللامعقولة واللامفهومة، الا وهي الاستمرار في تكوين شبان ستدفعون بهم فيما بعد الى "البطالة"!... والا فالمطلوب أولا أن ترتبوا وضع الشباب خريجي الجامعات الذين فرضتم عليهم "البطالة" بعد ما يقارب من ٢٠ سنة من الدراسة والتضحيات...

وفي انتظار جوابكم، تقبلوا سيدى الوزير تحياتنا.

---

(١) الرقم ماخوذ عن ك.د.ش، ومنشور من طرف كل الجرائد ذات التوجه الديموقراطي.

(٢) حسب نشرة نقابة المتعاونين الفرنسيين، عدد ٤٨ يناير ١٩٨٥ ( ).

(٣) كيف أمكنكم، سيدى الوزير، أن تسمحوا بصدور دورية تطلب من المجازين المرتبين في السلم ١٠، أن يتقدموا الى امتحان ليجدوا انفسهم بعد فترة من التكوين في السلم ٩ ! ؟...

الإرهاب لا يرهب الأحرار

بالرغم من شروط القمع المشدّد عن قصد في المغرب لفرض الاستسلام والخنوع، فان جماهير شعبنا ومناضليه المخلصين يؤكدون يوميا، بالعمل والتصميم على أن مسيرتهم لن توقفها حواجز النظام، وأن مؤسسة الخوف والحرب النفسية لن تكبل سواعد الكفاح الشعبي.

وهكذا بالاضافة الى العديد من النضالات المطلبية، وفي الوقت الذى كانت تجرى فيه محاكمة أبريل الماضي، تم توزيع منشور مناهض للنظام في عدة مدن من المغرب، موقع بـ"صوت الكادحين".

فلنطلع سويا على بعض الفقرات الدالة من هذا الصوت الشعبي.

منشور موزع في المغرب

ايتها الجماهير الشعبية،

تعيش بلادنا حاليا، وضعية اقتصادية سياسية واجتماعية مزرية لم يعرف تاريخ المغرب مثلها من قبل، ونحن كمناضلين تقدميين، اذ نرفض تزكية مؤامرة الصمت، لتحتم علينا مسؤوليتنا النضالية الكشف عن الاسباب الحقيقية الكامنة وراءها وفضح اساليب الخلط والتزييف التي يلجأ اليها النظام الملكي العميل...

(...) ففي الوقت الذي يلوح فيه النظام بشعار "المغرب الجديد" وتكثر فيه ابواق الدعاية المأجورة الكلام عن الاهتمام "بالعالم القروي"، وفي الوقت الذي تطلق فيه التطمينات (الاكاذيب) من اجل امتصاص الغضب الجماهيري (الزيادة ما كاينش)، في هذا الوقت بالذات تقاوم الجماهير موجة الغلاء التي تزداد ارتفاعا يوما بعد يوم، مكتسحة ضروريات الحياة من دقيق وزيت وسكر وشاي وحليب وباقي المنتوجات الفلاحية كالطماطم والبطاطس...الخ، وبدا واضحا ان المسؤول الاول عن العذابات اليومية التي تعاني منها الجماهير الشعبية هو صندوق الاستنزاف الملكي المتخصص لتشييد القصور في الداخل والخارج (٥١ بالداخل) ولبناء الفنادق المجهزة لاستقبال فرسان الدعارة (اصحاب البيتروددولار) والاعداء الصهاينة (المؤتمر اليهودي بالرباط)، وكذا لاقامة الاعراس والحفلات والاعياد التي تمتص الملايين من الدراهم، بالاضافة الى الاموال التي تنفق وبسخاء لتقوية اجهزة النظام القمعية، العلنية منها والسرية، هذه الاجهزة التي لن تختلف نهايتها عن نهاية "السّافاك" وحراس "سوموزا"...

(...) ولاصحاب النظريات المهزوزة الذين لا يتقنون سوى الخطابة والفرار، نقول على اله من المستحيل ان تكون وعلى ان الحل السديد ليس في الارتماء في مستنقعات الخيانة والتفريط في ابناء الشهداء الذين حصدهم رصاص جيش الحسن الثاني في الانتفاضات التاريخية المجيدة: الريف ٥٨ مارس ٦٥ و١٩٧٣، يونيو ٨١ ويناير ١٩٨٤، بل ان الحل يكمن في الارتباط الوثيق بالجماهير وتنظيمها على اسس متينة ومن اجل اهداف واضحة. وما الهزائم التي تلحقها الجماهير اللبنانية والفلسطينية بالاعداء الصهاينة والامبرياليين والخونة الا دليل ساطع على ان ارادة الشعوب لا تقهر.

ان العنف والاستغلال المسلطين على ابناء شعبنا من عمال وفلاحين فقراء وباعة متجولين وعاطلين وتلاميذ وطلبة وباقي الفئات الشعبية (...)، لا يمكن ان يقهر او يزول الا بعنف ثوري منظم يستمد طاقاته من الجماهير الواعية المنظمة وعلى راسها الطبقة العاملة بهدف اقتلاع جذور النظام الديكتاتوري القائم وبناء المجتمع الاشتراكي، مجتمع الحرية والكرامة.

فمزيدا من تشديد الخناق على النظام الملكي.

مزيدا من العطاء الثوري الخلاق.

المجد والخلود لكل الشهداء.

الخزي والعار لكل الخونة والعملاء.

والنصر حليف الشعوب المناضلة.

صوت الكادحين

محاكمة أبريل

منذ ١ حتى ١٩ أبريل، تواصلت محاكمة صورية في حق ١٦ من المناضلين، اعتقلوا او اختطفوا في بداية السنة، وظلوا ما يقارب ٣ أشهر في اعتقال لاقانوني.

ان اعتقال ومحاكمة هؤلاء المناضلين ــ وجلهم شباب وطلبة ــ وتحميلهم تهما ملفقة لا تستند على حجة أو برهان، انما يدخل ضمن مؤامرة كبرى هدفها ضرب كل الطاقات النضالية في الساحة المغربية، خاصة في المنظمات الجماهيرية، والعمل عبر هذه الوسائل القمعية، الى جانب الضغوطات والابتزازات من كل نوع على شل حركة الجماهير وتركيع منظماتها للاختيارات والمواقف التي يرضى عنها النظام والقوى المجتمعة حوله.

ان هذه الاهداف قد أصبحت واضحة تمام الوضوح فيما يخص الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وتياراته المناضلة، وان محاكمة أبريل، والعديد من المحاكمات والاعتقالات التي دارت من قبل وسط "القاعديين"، تدخل ضمن ذلك المخطط التركيعي ــ التصفوي.

الا أن تجربة السنوات الماضية بنضالاتها المستمرة في الجامعة، تبرهن بما فيه الكفاية بأن ذلك المخطط لن يصل مراميه الجماهيرية والسياسية. كما أن صمود المناضلين داخل السجن وخارجه من قبل وكذلك اليوم، يؤكد أن الحركة الطلابية وقواها المناضلة، هي فعلا جبهة لن تنحني.

وهذا ما يشهد به بيان مناضلي محاكمة أبريل التالي:

بيان الى الرأي العام الوطني

نحن المعتقلون السياسيون المحاكمون في الفترة الممتدة بين ١ و ١٩/٤/ ١٩٨٥ بالمحكمة الابتدائية بالدار البيضاء، ضحايا الحملة القمعية المسعورة التي شهدتها بلادنا في بداية يناير ١٩٨٥، والتي هي جزء لا يتجزأ من سياسة التفقير والتجهيل والتجويع التي ينهجها الحكم الرجعي اتجاه الجماهير الشعبية وقواها الديمقراطية والتقدمية.

يتم هذا في الوقت الذي تتبجح فيه ابواق الدعاية الرجعية بشعارات زائفة، من "مسلسل ديمقراطي" و"سلم اجتماعي"... وتستفحل فيه ظاهرة الاعتقال السياسي بشكل

خطير وفادح، حيث يتم الزج بعدد كبير من المناضلين الشرفاء في غياهب السجون والمعتقلات السرية.

هذا وقد عانينا نحن نفس المصير، حيث مورست علينا في المعتقل السري لمدة تراوحت بين شهرين ونصف وثلاثة أشهر، جميع أشكال وأبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي والمعنوي.

ان تاريخ الاعتقال السياسي ببلادنا هو تاريخ احتداد التناقضات الطبقية بين مطامح وتطلعات الجماهير الشعبية وقواعا الديمقراطية والتقدمية، والسياسة اللاوطنية واللاديمقراطية واللاشعبية التي ينهجها الحكم.

وفي هذا الاطار، فان اعتقالنا وتقديمنا لمحاكمة صورية، لا يخرج عن الهجوم الرجعي على الحريات الديمقراطية (حرية العمل النقابي، حرية التعبير، حرية التظاهر، حق الاضراب) والاجهاز على أبسط مكتسبات الجماهير الشعبية (الشغل، التعليم، الصحة، السكن).

اننا نحن المعتقلون السياسيون (مناضلوا الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ومسؤولوا أعضاء الجمعيات الثقافية والاندية السينمائية الجادة) نعلن ادانتنا للاحكام الجائرة والقاسية الصادرة في حقنا التي نعتبرها محاولة يائسة لتركيعنا، واخماد نضالنا العادل والمشروع. وهذه الاحكام موزعة كالتالي:

الطرشلي (عضو في الجمعية المغربية لتربية الشبيبة)، بوزديف عبد العزيز (عضو في نفس الجمعية)، أربع سنوات سجنا نافذة.

الصعيب حسن (عضو مكتب النادي السينمائي لمرس السلطان)، الجوهري أحمد (عضو مكتب جمعية الطريق الثقافية، مناضل في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب)، مرسول حسن (عضو مكتب جمعية الطريق)، بنعلي أولحاج محسن (مناضل في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، عضو في الجمعية المغربية لتربية الشبيبة)، جوالي أنوار (مناضل في الاتحاد الوطني أيضا، عضو الجمعية المغربية لتربية الشبيبة)، بنعلي أولحاج أحمد (عضو الجمعية كذلك)، حيرور الملالي (عضو مكتب الجمعية كذلك)، ثلاث سنوات سجنا نافذة.

الشافعي مصطفى (رئيس جمعية النهضة الثقافية/ وزان، مناضل في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب)، لدير حسن (مناضل في الاتحاد الوطني كذلك)، الديلاني عبد الحق (كاتب عام جمعية الطريق بالبيضاء، مناضل في الاتحاد كذلك)، سياية أحمد (عضو مكتب جمعية الطريق، مناضل في الاتحاد)، الدرقاوي نور الدين (عضو جمعية الاوراش)، بلفروح مصطفى (مناضل في الاتحاد)، السعيري محمد (عضو مكتب جمعية الطريق، مناضل في الاتحاد) سنتين سجنا نافذة.

اننا اذ نحيّي كافة القوى الديمقراطية والتقدمية في الداخل والخارج على تضامنها النضالي واللامشروط معنا، نحيّي صمود ونضال عائلاتنا، وكافة المعتقلين في سجون الذل والعار.

تحية النضال والصمود للنضالات البطولية التي يخوضها المعتقلون السياسيون في كل من سجون مراكش ـ الصويرة ـ آسفي من أجل مطالبهم المشروعة، وتحيّي صمود عائلات كل المعتقلين السياسيين.

المجد والخلود لشهداء الشعب المغربي.

وانتا نعاهد الرفاق على أن نسير، ودرب النضال طويل عسير.

المعتقلون السياسيون الـ ١٦

السجون: قلاع التحدي

لقد توصلنا ببعض البيانات الصادرة عن المعتقلين السياسيين، والتي نقدم منها ثلاثة كشهادة ملموسة:

١) على ما يعانيه هؤلاء المناضلين ليس فقط من جراء الشروط اللاانسانية للاعتقال ولكن أيضا من ابتزاز سياسي وضغوط لتبديل قناعاتهم السياسية.

٢) على الصمود البارز رغم محن السجن، والاستمرار في الاعتمام والتتبع لاحداث النضال، واتخاذ الموقف المخلص من القضايا الوطنية والقومية.

بيان في ذكرى انتفاضة ٢٣ مارس

ان انتفاضة ٢٣ مارس ٦٥ قد جسدت ما مدى ادراك الجماهير الشعبية الكادحة لطبيعة النظام الذي لا يستجيب لمطامحها أولا في التحرير وثانيا في القضاء على البؤس والفقر اللذين سادا فترة الاستعمار القديم.

ونحن المعتقلون السياسيون بآسفي والصويرة، اذ نخلد الذكرى العشرين لانتفاضة ٢٣ مارس ١٩٦٥ في ظل شرط موضوعي سيماته الاساسية:

ـ الاجهاز على كل حقوق الجماهير الشعبية من تعليم وصحة وحريات عامة.. الخ.

ـ التسريح الجماعي للعمال بعمليات الطرد المتنامي واغلاق المعامل وتفويت المؤسسات العامة للخواص وقق املاءات صندوق النقد الدولي.

ـ احكام آليات القمع وتكثيفها في الشوارع لمواجهة أي فعل نضالي جماهيري مرتقب.

ـ الطرد الجماعي للمتمدرسين.

ـ الزيادات المتتالية والصاروخية في الاسعار... الخ.

ـ البؤس الذي تعيشه جماهير الفلاحين الفقراء...

وكل هذا نتيجة الازمة الهيكلية الملازمة للنظام والذى أحكم ارتباطه وتبعيته للامبريالية في كافة المجالات والاصعدة.

نسجل ان الانتفاضات التي ووجهت بالحديد والنار ببلادنا على مدى ربع قرن تقريبا: الريف ٥٩ مرورا بـ ٢٣ مارس الى أولاد خليفة ٧١، يونيو ١٩٨١ وأخيرا انتفاضة يناير ١٩٨٤، كلها برهنت بالملموس على ارتباط الشعب المغربي وايمانه العميق بقضيته المقدسة في التحرر والعيش الكريم.

واذ نسجل أيضا صمود الجماهير الشعبية وقواها المناضلة امام كل موجات القمع والارهاب المصاحبة لنضالاتها، نعلن وقوفنا المبدئي الثابت واللامشروط الى جانب صراعها اليومي من أجل انتزاع كل حقوقها في العيش الكريم.

وقافلة التحرير تشق طريقها باصرار

التوقيعات:
الجوهري نور الدين
لقدور الحبيب
الدريدى مولاى الطاهر
احراث حسن
سايف عبد الرحيم
باري الحسين
البوزياني أحمد
السكيتي كمال.

بيان في ذكرى يوم الارض

يخلد الشعب الفلسطيني وباقي الشعوب العربية يوم السبت ٣٠ آذار/مارس الذكرى التاسعة ليوم الارض. في مثل هذا اليوم من سنة ١٩٧٦ سقط عشرات الشهداء من أبناء الشعب الفلسطيني في انتفاضة شاملة داخل الارض المحتلة دفاعا عن الوطن المغتصب.

يأتي تخليد هذه الذكرى في وضع من بين سماته البارزة:

أ) تصعيد العدو الصهيوني من اجراءاته العدوانية وممارساته الارهابية ضد الجماهير الفلسطينية لتسهيل عمليات التهجير والاستيطان ولمواجهة النهوض الجماهيرى العارم داخل الارض المحتلة.

ب) تراجع العدو الصهيوني امام العمليات البطولية لحركة المقاومة الوطنية اللبنانية التي قلبت حسباته السياسية والعسكرية في المنطقة.

ج) اشتداد التآمر الامبريالي/ الصهيوني/ الرجعي وتكثيف الدعم العسكرى والسياسي للكيان الصهيوني من طرف حلفائه الغربيين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الامريكية، من أجل فرض تسوية في اطار مشاريع تصفوية.

د) تفاقم الخلافات في صفوف الثورة الفلسطينية ترتبت عنه انشقاقات خطيرة تهدد وحدة منظمة التحرير الفلسطينية وتحمل بوادر العصف بانجازات الثورة.

ه) اتخاذ الثورة الفلسطينية منعطفا خطيرا خصوصا بعد المجلس السابع عشر المنعقد في عمان الذى توج بالاتفاق "الاردني الفلسطيني". هذا الاخير الذى يشكل مفتاحا لولوج نفق المشاريع التصفوية (كامب ديفيد، ريغان..).

و) التطور الخطير لحرب الخليج بين العراق وايران وانعكاساتها المدمرة على شعبي البلدين مما يمهد الى تعزيز الهيمنة الامريكية والصهيونية على المنطقة وابعاد الشعبين من حلبة الصراع العربي.. الامبريالي الصهيوني.

اننا كمعتقلين سياسيين مغاربة، اذ نؤكد وقوفنا المبدئي الثابت واللامشروط بجانب الشعب الفلسطيني في نضالاته، نرى أن تجاوز الوضع الحالي للثورة يتطلب:

- الحفاظ على وحدة منظمة ت/ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بتوحيد كافة فصائل الثورة على أساس مقررات المجالس الوطنية التي تحقق فيها النصاب السياسي.
- التصدى لكل المخططات الاستسلامية التي تضرب حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة والديمقراطية على كامل ترابه.
- مواصلة الكفاح المسلح كمواجهة أساسية للنضال لا بديل عنها لتحرير فلسطين.
- توسيع تحالف الثورة الفلسطينية مع الانظمة الوطنية وقوى التحرر العربية والعالمية وبالاخص المقاومة الوطنية اللبنانية كاحدى قوى المواجهة المباشرة في الصراع العربي/ الامبريالي الصهيوني.

اننا ومن خلال هذه الذكرى، نحيّي بكل فخر واعتزاز صمود الشعب الفلسطيني واللبناني، ونؤكد ثقتنا في قدرة الشعوب العربية على الحاق الهزيمة بأعدائها.

كما نحيّي اجلالا واكبارا ارواح الشهداء.

عاشت الثورة الفلسطينية

التوقيعات 16 معتقلا

البيان الصادر عن المعتقلين المضربين حيث أعلنوا معركتهم الجديدة.

نحن المعتقلون السياسيون بسجون آسفي والصويرة (مجموعة مراكش)، رفاق الشهيدين مولاى بوبكر الدرايدى ومصطفى بلهواري، بعد الاضراب اللامحدود الذى خضناه ابتداء من ٤ يوليوز ١٩٨٤ والذى تم توقيفه مرحليا بتاريخ ٣ شتنبر ١٩٨٤، بناء على سلسلة الوعود التي أعطيت لنا ولعائلاتنا، وبعد انتهاء المهلة التي أعطيناها للمسؤولين من أجل فتح حوار جاد ومسؤول حول ملفنا المطلبي العادل والمشروع، دخلنا في اضرابات متقطعة: ٢٤ ساعة ـ ٤٨ ساعة ـ ٧٢ ساعة و١٢٠ ساعة، تبين من خلالها زيف الوعود المجانية بحيث الجواب الوحيد كان هو التعنت والمماطلة المكشوفين.

وبعد نقلنا الى السجن، دخلنا في آخر اضراب انذارى لمدة ٢٤ ساعة يوم ١٨ أفريل ١٩٨٥، الهدف منه توضيح زيف تلك الوعود للرأى العام، والتي على الرغم حل اضرابنا اللامحدود الاول، وكذا تنبيه المسؤولين وتحميلهم مسؤولية ما قد يترتب عن تجاهلهم وتماطلهم تجاه مطالبنا.

وهكذا فاذ نبلغ الرأى العام الوطني والدولي من جديد تشبثنا التام بالملف المطلبي وعلى رأسه جمعنا في سجن واحد، نعلن دخولنا في اضراب لامحدود ـ مفتوح ـ عن الطعام ابتداء من يوم ٢٥/٤/ ١٩٨٥، من أجل وضع حد لهذا التجاهل، وفي الختام نناشد كافة القوى المناضلة والضمائر الشريفة بمساندتنا.

التوقيعات

قدور لحبيب
الدريدى مولاى الطاهر
الجوهري نور الدين
أحراث حسن
السكيتي كمال
سايف عبد الرحيم
خشال أحمد
باري الحسين
البوزياني أحمد

أصوات الجبهة الملكية

في بداية شهر أفريل الجاري قام تكتل من الاحزاب المجمعة مع النظام الملكي في المغرب (الاتحاد الاشتراكي، حزب التقدم والاشتراكية، منظمة العمل الديمقراطي) بعملية استفزازية ضد مجلتنا الى الامام، اتخذت شكل اصدار "بيان تنديد" ينازعنا باسم "وطنية مزعومة، حقنا الثابت في التعريف بآرائنا، ويريد منعنا من ممارسة واجبنا في تنوير الرأي العام، وذلك بمناسبة توزيعنا لمنشور أمام قاعة لاميتياليتي (باريس) يوم ٢٨ مارس ١٩٨٥.

وامعانا في الانتهازية، ان تلك الاتجاهات قد أبت الا أن تغطي ممارستها هذه المعادية لابسط الاعراف الديمقراطية، باسم الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، محاولة بذلك تحقيق عدة أغراض لا تستهدف الى "الامام"، بل وأيضا وحدة الحركة الطلابية المغربية في الخارج.

وعندما رفضت الاغلبية الواسعة لفروع فيدرالية أوروبا الغربية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب (مندوبي ٢٠ فرعا من مجموع ٢٦ الحاضرة في المجلس الفيدرالي الاخير) تزكية هذه العملية المنافية لطبيعة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، قامت الاتجاهات المذكورة باصدار بيان ثاني أعطت فيه لنفسها الحق ـ وبكل وقاحة ـ في نزع صفة العضوية في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب عن كل الذين لم يصوتوا على "بيانها"، ولم يشاطرونها حقدها وحلقيتها، وهم الاغلبية الساحقة من قواعد ومناضلي وفروع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

ان الدافع المباشر لهذه الممارسة البشعة، هو محاولة اقحام "الى الامام" عنوة في القضايا الطلابية، واقتعال مشكل ما لتعطيل أشغال المجلس الفيدرالي وهم اقلية داخله. الا أن ذلك، لا يمكنه أن يخفف وبالاحرى أن يغطي عن الدلالة السياسية لذلك الحدث، وهو لجوء هذه الاتجاهات أمام افلاسها وعزلتها عن الجماهير الى اقامة العداء لـ "الى الامام" ولمواقفها كشرط للانتماء للمنظمات النقابية الجماهيرية.

ان ذلك معناه بصيغة أكثر مباشرة، محاولة منع آراء مجلتنا بقرار من بعض الاحزاب من التعبير والتداول وسط تلك المنظمات الجماهيرية، ومنع الجماهير بقرار أيضا من اعتناق الاراء واتخاذ المواقف التي لا يتفق معها الاتحاد الاشتراكي ـ حزب التقدم ـ منظمة العمل . وهذا بالضبط ما يفعله الحكم من جانبه، وما يمارسه عن طريق القمع البوليسي ضد "الى الامام" وضد كل الذين لا يشاطرونه آراءه، وذلك باسم الدفاع عن "الله الوطن الملك" وحماية المجتمع (وهو أوسع منظمة جماهيرية) من "عناصر الشغب" و"خطر الشيوعية والالحاد".

ان حدث "التنديد المنع" اذن، وان هو أصبح ممارسة ثابتة في توجيه تلك الاحزاب المزعومة معارضة، ستكون له مضاعفات خطيرة ليس فقط على "الى الامام" (المعنوعة أصلا ومنذ زمان من طرف الحكم)، ولكن على مسالة احترام حقوق الانسان ومصير الحريات الديمقراطية في المغرب بشكل عام.

ان هذا ما يجعلنا: أولا نندّد بشدة بتلك الممارسات بما فيها اقحام اسم مجلتنا واستعماله كتغطية لعرقلة نشاط منظمة جماهيرية. مناضلة. ثانيا اننا نحذر تلك الاتجاهات من عواقب منزلقات ستنزع عن وجهها آخر مساحق (الديمقراطية)، وقد تحولها الى مجرد أدوات تنظير في خدمة السياسة القمعية للنظام.

ولتوضيح أهم الملابسات المتعلقة بموضوع الحملة الهستيرية المعلنة من طرف الحكم وباقي الاتجاهات الملتفة حوله ضد الى الامام، وكذلك لتوضيح موقع هذه الحملة في الصراع السياسي الدائر في المغرب، فاننا نرى من الضروري اتجاه قرائنا وعموم الرأي العام أن نطرح الحقائق التالية:

١) ان الموقف من مسالة الصحراء الغربية، ليس جوهر الصراع الذي يواجه "الى الامام" مع النظام القائم، ولا أساس الخلاف بيننا وبين الاتجاهات الحزبية الثلاثة السابقة الذكر. وذلك لان مجموع هذه القوى ليس لها الان ولم يكن لها أبدا من قبل موقفا مبدئيا ثابتا في قضية الصحراء، بل عدة مواقف تغيرت حسب الظروف من وراء واجهة "مغربية الصحراء".

ففي ١٩٧٥، وفي الوقت بالذات الذي كانت تؤكد بشوفينية متطرفة على أن "الساقية الحمراء ووادي الذهب جزء لا يتجزء من التراب الوطني" لتضليل الجماهير المغربية وتبرير الغزو العسكري، تحولت بسرعة مفاجئة لتوقع اتفاقية مدريد وتقبل بتقسيم "صحرائنا المغربية" مع موريتانيا وفوسفاتها مع اسبانيا.

وفي صيف ١٩٨١، بعد ست سنوات من نكران وجود شعب صحراوي، والتنكر لحقه في تقرير المصير، دخل الحسن مرفوقا بزعماء هذه الاتجاهات كلها الى مؤتمر نيروبي الاول ليتفق بتزكيتهم على مقررات المؤتمر الذي قال حرفيا في الفقرة السابعة: "تنظيم استفتاء عام ونزيه لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية". ان القيادة اليمينية للاتحاد الاشتراكي مثلا وبعد أن قبلت بذلك الموقف بصفة تامة، حاولت فيما بعد المزايدة على الحكم لتقديم مواقعها في الصراع، فاستغلت مقررات نيروبي الثاني لتنتقد الحكم على قبوله بعض البنود التطبيقية المتعلقة تحديدا بمن المشاركين في الاستفتاء، وبمن سيشرف على تنظيمه (الادارة المغربية أم الهيئات الدولية والافريقية) ... الا انه سرعان ما تراجعت امام ضغوطات الحكم ليس فقط على خلافها السطحي في موضوع الصحراء، بل عن كل معارضة فعلية للنظام، فشاركت في الحكومة السابقة التي تحملت مسؤولية المواجهة الدموية مع الشعب المغربي في انتفاضة يناير ١٩٨٤.

وان الحكم وباقي الاتجاهات الحزبية المجمعة حوله يحملون جميعا الان موقفان في نفس الوقت: موقفا رسميا موجها لتغليط الرأي العام الخارجي، وهو اعلان القبول بمقررات منظمة الوحدة الافريقية الداعية الى تنظيم استفتاء تقرير المصير للشعب الصحراوي وهذا ما برز في الاشهار المنشور على صفحات لوموند (مارس ١٩٨٥). وموقفا شوفينيا

متطرفا، موجها للرأي العام الداخلي هدفه تمرير سياسة النظام المعادية لمصالح الجماهير المادية والديمقراطية باسم "الدفاع الوطني". كما أن تلك الاتجاهات تستعمله لتغطية دوافعها الحقيقية في الانحياز وراء الحكم والتخلي العملي عن موقع المعارضة.

فالثابت اذن في موضوع الصحراء لدى أطراف "الاجماع"، هو العمل خارج كل مبدأ أو موقف مبدئي، لتحقيق ولو بعضا من الاطماع التوسعية البرجوازية المشتركة. هذا في نفس الوقت الذي يستعمل فيه نزاع الصحراء في الصراع السياسي ضد قوى المعارضة الحقيقية في المغرب وضد النضال الجماهيري.

وان جوهر تناقضنا مع الحكم ـ وقبل مسألة الصحراء الغربية ـ هو اذن :

كوننا جمهوريين مناهضين لنظام الملكي الاتوقراطي التبعي، وأننا نسعى الى اقامة حكم وطني ديمقراطي شعبي.

وفي الحال، نطالب بمراجعة جوهرية للاختيارات الاقتصادية والسياسية المتبعة التي قادت البلاد الى الكارثة وكذلك بتوقيف حرب الصحراء الغربية. كما أننا في هذا السبيل نقف الى جانب الجماهير وباقي القوى المغربية المناضلة.

أما جوهر خلافنا مع بعض الاتجاهات المجمعة حاليا مع الحكم، فهو كذلك ليس موضوع الصحراء، بل بالدرجة الاولى يرجع الى تخلي تلك الاتجاهات عن موقعها كمعارضة مناضلة وتحالفها مع ذلك الحكم المتخلف. والدليل على ذلك هو أن لنا لقاءات عميقة مع اتجاهات مغربية مناضلة بالرغم من خلافنا معها في الموقف من قضية الصحراء، وفي المقابل فان تلك الاحزاب المذكورة، تواجه بصفة عدائية تيارات تقدمية أخرى غير الى الامام بالرغم من أنها تقول بمغربية الصحراء.

٢) ان مختلف هذه التناقضات التي تهز المجتمع المغربي لها أسسها الموضوعية العميقة، الا ان الحجم والشكل الذي تتخذه حاليا في المواجهة مع الحكم (اضطرار عدة اتجاهات سياسية الى العمل السري، الانفجارات والانتفاضات الجماهيرية العنيفة) ترجع الى الطبيعة اللاديمقراطية للنظام، واعتماده في تثبيت نفسه وسياسته على القمع ومنع الحريات.

كما ان الطابع العدائي والمتأزم الذي يتخذه الخلاف بين الى الامام وكل أطراف وتيارات المعارضة التقدمية الفعلية، بما فيها تيارات أو منظمات جماهيرية من جهة وبين اتجاهات المعارضة الرسمية المجمعة مع الحكم من جهة ثانية، يرجع هو أيضا الى عدم احترام هذه الاحزاب للاساليب الديمقراطية في ممارسة الصراع، واعتمادها على التعسف واحيانا على العنف الجسدي أو حتى على قمع الحكم وبوليسه لحسم الخلافات مع خصومها السياسيين. وهذا ما مارسته تلك الاتجاهات مرارا بفضح أسماء بعض المناضلين جماهيريا (أمام البوليس) واتهامهم بالانتماء الى منظمة "الى الامام"، وكذلك ما قامت به قيادة الاتحاد الاشتراكي اليمينية في صراعها داخل حزبها ضد الاتجاه المناضل وحيث استنجدت بالبوليس مباشرة لمنع مناضلي ذلك الاتجاه من حضور اجتماع اللجنة الادارية (حدث الرباط ٨ ماي ١٩٨٣) ولاغلاق فروع واعتقال مناضلين يخالفونها الرأي. (بني ملال وخريبكة..).

ان اللجوء الى مثل هذه الاساليب في مواجهة الخصوم السياسيين، وفي التعامل داخل المنظمات الجماهيرية، انما هو دليل على افلاس أصحاب تلك الاساليب، وشهادة يقدمونها بأنفسهم على ان مواقفهم خاطئة ومرفوضة من طرف الجماهير الشعبية.

٣) ان الاستفزاز والتهجم الهستيري الذي مارسه التكتل الثلاثي المسمى "وطني ديمقراطي" ضد الى الامام، انما هو أولا امتداد مترتب للحملة التصفوية الاخيرة التي أعلنتها الحسن رسميا في خطاب ٢٢ يناير٨٤ عقب الانتفاضة الشعبية، حيث كان توجهه سافرا ومباشرا لـ "الى الامام".

وثانيا، ان ذلك تأكيد لنجاح الحكم في اخضاع تلك الاتجاهات "الاشتراكية ـ التقدمية ـ الديمقراطية" عبر سلسل طويل من القمع والمناورة.

فالواقع المؤسف هذا قد برز من قبل وفي عدة مناسبات نذكر منها على سبيل المثال :

ـ الموقف من انتفاضة يناير ١٩٨٤، حيث أن قيادة الاتحاد الاشتراكي، تبنت حرفيا موقف النظام المدعي بأن تلك الانتفاضة "هي من صنع أيادي أجنبية" (تصريح ممثل الاتحاد الاشتراكي في أوروبا الى اذاعة فرانس آنتير ناسيونال ٢٨ يناير ١٩٨٤).

ـ الموقف من الاضراب عن عن الطعام الذي قام به الطلبة المعتقلون في مراكش، حيث تمت محاصرته اعلاميا مدة طويلة، وعندما علم الرأي العام وطنيا ودوليا بتلك الاحداث الخطيرة، لم يتردد عبد الرحيم بوعبيد عن تولي الدفاع عن الحكم مباشرة، وتبرئته أمام التلفزة الفرنسية (آنتين ٤٠٢ سبتمبر ١٩٨٢، أخبار المساء) حيث صرح قائلا : "ان ذلك (استشهاد المناضلين المغربين الدريدري بوبكر، وبلهواري) يعد فعلا حدثا أليما نتأسف له كثيرا، خاصة وأننا نعرف السجن...، لكن وقوعه يرجع الى تظافر عدة ظروف...". وعندما أحرجه صحافي التلفزة الفرنسية بقوله : لكن الحكم طيلة ٦٠ يوما من الاضراب عن الجوع وأمام مطالب بسيطة على كل حال، ألا يتحمل في نظركم مسؤولية فيما حدث؟" فتوتر هنا الكاتب العام للاتحاد الاشتراكي، وأجاب بنرفزة : "لا... أقول لكم صراحة... ويجب أن لا تعتقدوا أن ملك المغرب، هو السيدة تاتشر ويدها الحديدية ضد الايرلنديين...". انها مقارنة غريبة حقا بين النظام البريطاني الليبرالي، والنظام المغربي الاوتوقراطي، وبين الارلنديين وعملهم المسلح ضد الاحتلال البريطاني، ومعتقلي مراكش ونشاطهم النقابي في اطار منظمة طلابية مشروعة.. الا ان الغرض من المقارنة مفهوم عندما نعلم أن نفس الشخص لم يتردد من قبل في نعت الحسن الثاني السفاك بأنه "مناضل حقيقي"، وهذه المرة في مناظرة حول الديمقراطية نظمتها التلفزة الاسبانية في ٦ ماي ١٩٨٤.

ان الامثلة من هذا النوع متعددة، وانها كلها تكشف عن عمق التحول الذي عرفته بعض الاتجاهات التي انتسبت للمعارضة التقدمية، ولا زالت تستغل ماضيها النضالي، وكذا بعض المصطلحات لتغطية موقعها الحالي : الحالي : موقع التحالف مع الحكم الرجعي.

ان الامثلة المذكورة توضح أيضا السياق العام الذي يأتي في اطار، التهجم الاخير على مجلتنا "الى الامام"، وعلى حرية كل مواطن مغربي في تبني الافكار والمواقف السياسية المعبرة عن قناعاته.

٤) ان الاخطر في ذلك التحول، وفي بيانات "التنديد ـ المنع" المقدمة باسم

"وطنية" مزعومة، هو انها تأتي لاعطاء تغطية "جماهيرية".. بل ..و"تقدمية".. للقمع البوليسي الذي يمارسه النظام في عموم البلاد ضد كافة المناضلين المخلصين، وبشكل خاص ضد مناضلي "الى الامام".. وانه لبامكاننا ان نتساءل اذا ما كان من باب الصدفة أن يتقدم التكتل الحزبي المذكور ببياناته التنديدية، في الوقت بالذات الذي كان النظام الملكي يجري محاكمة جديدة ضد ١٦ من المناضلين بتهمة الانتماء الى تنظيم سري محظور: "الى الامام"؟ وان التساؤل نفسه يطرح على موقع تلك "البيانات" من مسألة اطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، واغلبيتهم الساحقة، اذا لم تكن من "الى الامام"، فهي على الاقل لا تشاطر موقف الحكم واجماعه الرجعي من مسألة الصحراء. هذا في الوقت الذي اصبح فيه النظام ولاول مرة يعترف بوجود معتقلين سياسيين، ويدافع جهارا عن صحة ممارسة الاعتقال السياسي، قائلا: "لكن هؤلاء (المعتقلين السياسيين) لا مجال للافراج عنهم لانهم دائما قالوا بأن الصحراء ليست مغربية... أما الاخرون فهم المتظاهرون في يناير ١٩٨٤ (لوموند ١٠ نوفمبر ١٩٨٤).

امام مجمل الشروط والتطورات السياسية السابقة الذكر، فاننا ندعو كافة القوى الديمقراطية الى ادراك التحولات المذكورة، والى المزيد من دعم قضية حقوق الانسان في المغرب في وجه القمع والشوفينية، واطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين وعودة جميع المنفيين، وعلى راسهم مناضلي "الى الامام"، بل ان اطلاق سراح مناضلي "الى الامام" بالضبط والسماح لهم بالتعبير المشروع عن آرائهم بما في ذلك موقفهم من مسألة الصحراء الغربية، يعد في الظروف القائمة المقياس الاكيد حول احترام، أو عدم احترام الحكم للحريات الديمقراطية في بلادنا.

فضائح وأخبار

غريب أمرهم... ان رايتهم تعجبك اجسامهم، وان دققت النظر وجدتهم خشب مسندة...

يرفعون لواء الميثاق العالمي لحقوق الانسان.. يتحدثون كثيرا عن "المسحوقين" وبدون حرج يجمعون الرأى مع الساحقين.

اولهم "اشتراكي".. ثانيهم "تقدمي واشتراكي".. اما ثالثهم فهو "تقدمي اشتراكي / ماركسي" فرضت عليه اقدار "العمل الديمقراطي الشعبي"، كما يقول، ان يستبدل الماركسية ـ اللينينية، بالمراكشية/ الليبية، فمسخه الله كباقي أهل الكهف ليصبح ملكي من الملكيين..

ان هذا القوم من الممكن ان تجده وغالبا لا تجده ان احتجت اليه، خاصة اذا كان "الطرح سخون"، والشوارع عامرة "بالصعاليك".. لكن زعماءه حاضرون دائما في المناسبات والاعياد، يأتون اليها من كل فج عميق.. ومنهم من يمشي على بطنه، ومنهم من يمشي على اربع.. حتى يقفون جميعا أمام قصر "سيدهم" فيقبلون الارض "بكل نخوة واعتزاز" تحت أقدامه... ثم يعودون مسرورين بالرضا، فرحين بتجديد وطنيتهم"...

فهل عرفتهم؟.. بدون شك... لقد رأيتهم مرارا، واخيرا بمناسبة عيد العرش على شاشة التليفزيون، وهم راكعين يؤدون "الواجب الوطني"...

أخيرا ايضا، سافر خمسة من رؤسائهم من المغرب الى باريس، خصيصا ليقوموا بـ"محاضرة موسعة" كلف تنظيمها حسب بعض المختصين في "التبركيك" ما يقارب ٥ ملايين كمصاريف دعاية، وكراء القاعة، ونفقات سفر المحاضرين..الخ.. والمحاضرة هذه، هدفها يقول، اشهار كبير صدر في لوموند، هو "الدعوة للسلام"، و"الوحدة والتضامن بين بلدان المغرب العربي" و"اشعاع ديمقراطية حقيقية (في المنطقة)، أساسها التعددية، واحترام الحريات الجماعية والفردية".

ان مجلة "الى الامام" ـ التي لا تتمتع برضا "سيدهم" ـ لم تتسع لها منصة المحاضرة الموسعة"، فوزعت بيانا في القاعة، لم يكن البيان الوحيد ذلك اليوم. الا ان المشكل هو انه كان يحمل رايا مخالفا لباقي البيانات، والتي رغم "تعدديتها" بعدد أحزاب السادة المحاضرين في موضوع "السلم والديمقراطية"، كانت كلها تعبر عن رأى واحد.

وهذا بالضبط ما ازعج كثيرا بعض الناس الذين لا يحبون "التعددية" الا في الاجماع، (أى التعبير عن نفس الشيء بمصطلحات مختلفة)، واقلق بشكل خاص احد المراقبين الخارقين للعادة، والذى لم يكن غير... "السي لجاى..." فهل تعرفه؟

رسميا انه الرجل الثاني "بعد سفير صاحب الجلالة" في باريس، وعمليا انه يلعب الدور الاول في السفارة، حيث انه هو المسؤول السياسي عن توجيه الاعلام الخارجي، ومراقبة وتأطير الجالية المغربية المهاجرة...

في الحقيقة، ان حضور هذه الشخصية الى "لاميتياليتي"، الى جانب العديد من وجوه البوليس وموظفي السفارة، وأعضاء الوداديات، قد أعطى اللون الناصع للمهرجان وجعل كثيرا من الحاضرين أن يتساءلوا اذا لم يخطئوا المكان..وحسب شهادة عيان.. ان "السي لجاى"، غضب كثيرا لتلك النغمة "الامامية" المفسدة لجو الاجماع والاستمتاع..

وطلب من احد أصحاب المحاضرة أن يفعلوا "شي حاجة"...

وبما انه لم يكن من الحكمة أن يفعلوا شيئا آنذاك، بدون فضيحة مع الراى العام، ولربما مشاكل مع القانون الفرنسي... فان انصار الديمقراطية وتعددية الاراء، قد اجتمعوا فيما بعد، لا ليردوا سياسيا على الراى المخالف لكن ليخرجوا بعد عدة أيام من "التفكير العميق" بشيء واحد، وهو بيان للتنديد بحق "الى الامام" في نشر مواقفها وتبليغها (لانها مواقف غير وطنية!...)، وبيان آخر يطالب بطرد كل طالب مغربي من ا.و.ط.م، اذا هو لم يصوت معهم ضد مجلة "الى الامام"...

ان كثيرا من الاصدقاء، عندما حكيت لهم هذا "الاجتهاد الديمقراطي في التعددية" لم يصدقونني الا بصعوبة، الا أن كل من شهد المصيبة في "آنتوني"، تساءل بقلق عميق حول مصير الحريات في المغرب.. وماذا سيفعل هذا القوم لو وصل الحكم لا قدر الله!

ان عداء هذه الاتجاهات لـ"الى الامام" ولباقي قوى المعارضة المغربية الحقيقية معروف لكن الغير مفهوم هو لماذا عرضوا انفسهم للفضح بهذا الشكل امام الحركة الطلابية؟ لارضاء خاطر "السي لجاى"؟.. أليبرهنوا لـ"سيدهم" بانهم اعلنوا الحرب رسميا ضد "الى الامام" كما فعل هو في يناير ١٩٨٤؟..

ان كل هذا ممكن.. لكن اللغز المحير حقا في هذه القضية، هو: ماهي العلاقة بين توزيع مجلة مغربية لبيان سياسي، وبين تعطيل اشغال مؤتمر فيدرالي لمنظمة جماهيرية؟!.. انها "التلفة" فعلا... وكما يقول المثل: "عيش نهار تسمع خبار".

"المجدوب الراوى"

المغرب العربي

منطق الوحدة أم منطق التوسع

فجأة في الشهور الاخيرة، بدأت في المغرب بعض الالسن المعروفة بشوفينيتها "المقيتة تتحدث عن وحدة المغرب العربي. وقد يخال للمرء ان هؤلاء المتحدثين ــ وعلى راسهم الحكم ــ قد تجاوزوا قصر النظر، وانهم في مسالة الصحراء قد اتجهوا، بعد عشر سنوات من حرب عدوانية، نحو الحل السليم والاحتكام الصادق الى ارادة الشعوب.

الا ان قراءة بسيطة لما يصدر في الدعاية الرسمية بلهجتيها الحكومية و"المعارضة" تبدد كل وهم، وتؤكد من جديد نفس المنطق التوسعي الذي لا زال يحرك النظام الملكي العميل وأدنابه، وان مقالة "من يخاف وحدة المغرب العربي" في جريدة الاتحاد الاشتراكي (عدد ٥٨٥) كانت بحق تحفة في الموضوع، جمعت بين الحقد والجهل فأعطت شوفينية بليدة كادت ان تلامس العنصرية.

وكما تحولت الاقلام بسرعة من طعن "القذافي الاحمق المغامر" الى مديح هذا "العربي الوحدوي"، الذي رغم ذلك يقي موضوع سخرية في مجالسهم الخاصة، فان خطاب احزاب الجبهة الملكية حول "وحدة المغرب العربي"، واتجاه الجزائر بالضبط، لم يتجاوز حدود الدعوة الى التآمر الديني" بين كبار المغرب العربي للاجهاز على شعب صغير من شعوبه، واقتسام خيرات ارضه (بكل "روح وحدوية عربية" !) .

وعندما لا تجد هذه الدعوة "الشريفة" آذانا صاغية في الجزائر، تتهم هذه الاخيرة بكل النعوت، ومنها الخوف من وحدة المغرب العربي !... ممن تخاف الجزائر ... من الدوبان في الاطار الموحد، ومن الاستيعاب من طرف المغرب !.. لماذا؟... لان للمغرب شخصية قائمة الذات و"تاريخ يمتد الى اربعة عشر قرنا"، واسس الدولة ثابتة وراسخة فيه" في حين أن الجزائر مفتقرة للشخصية الوطنية وللارضية الحضارية والثقافية، وفي التاريخ "لم تكن الجزائر إلاّ ملحقا أو معبرا".. هذا زيادة على "المشكل العرقي" بين العرب والبربر...

ان هذا ليس كلام احد دعاة الجزائر فرنسية" المتنكرين في الخمسينات لاي شيء اسمه وطن أو شعب جزائري، وليس كلام انسان امي، بل كلام "الاستاذ!.. واكثر من ذلك، كلام منشور على اعمدة الصفحة الاولى لجريدة حزب يسمي نفسه "تقدمي"!..

في الحقيقة، ان ما قيل لا يستحق اي رد، وانما تجدر الاشارة اليه لانه تعبير ملفوح عن منطق معين غالبا ما حاول اخفاء نفسه. منطق لنا كامل اليقين بان اي وحدة فعلية في المغرب العربي، لا اليوم ولا غدا، لن تكون من نتاجه.

فاذا كانت الجزائر (بانتصارها العسكري والسياسي الرائعين ضد فرنسا، وب مليون من السكان، اضافة الى مساحتها الجغرافية وطاقاتها الاقتصادية...الخ) لا تشكل كيانا وطنيا راسخا، و"لم تكن الا ملحقا أو معبرا" (حسب مؤرخي الاتحاد الاشتراكي) فماذا يمكن أن نقول عن تونس، وعن ليبيا، وبالاحرى عن موريطانيا؟...

وعوض الحديث عن وحدة المغرب العربي .. الا يليق باصحاب ذلك الطرح أن يتكلموا صراحة عن استيعاب الاطراف "المتعددة الهوية الوطنية" في شمال افريقيا، والحاقها بـ"الدولة العريقة الثابتة تاريخيا" اي في المملكة المغربية، كما تحقق ذلك فترة ما في عصر الموحدين؟...

في الواقع ان هذا الحلم الباند، لا زالت البورجوازية المغربية تغذي منه شوفينيتها كما انه الى جانب تخلفها الاقتصادي والفكري يعد من العناصر الثقافية ــ السياسية التي لا زالت تدفع مختلف احزابها (بما فيها تلك التي تدعي انها معارضة) الى قبول الملكية ودعمها كنظام، رغم ما يمثله من قطاعة وتخلف.

وان ماساة بورجوازيتنا (مدرسة حزب الاستقلال ومشتقاته)، تاتي من أنها لم تستوعب لحد الان بأن ضعفها الاقتصادي كبورجوازية طفيلية، وتطور العصر (عصر السيطرة العالمية للراسمال) يجعلانها عاجزة تماما عن بناء اطار قومي واسع ومتماسك عن طريق الضم، والالحاقات الى "الدولة الملكية الام".

انها لم تدرك ذلك بعد، فوقف تطلعها الذاتي التوسعي، في تعارض صارخ مع عجزها الموضوعي والتاريخي عن تحقيق التوسع. وان هذا ما يفسر التقلبات والتناقضات الدائمة في تصرف الحكم، ومختلف أحزاب البورجوازية المغربية منذ ثلاثين سنة، اتجاه مجمل القضايا الجغرافية ــ السياسية للمغرب العربي.

تناقضات وتقلبات متعددة يمكن تصنيفها الى صنفين :

+ التناقض بين خطاب الوحدة، والاندماج في الاطار الواسع بقصد الهيمنة، وبين ممارسة الانكماش، وشحذ العداء ضد الاطراف الاخرى لاثبات الذات كسلطة سياسية وكمصالح طبقية قطرية (اجهاض عملية تحرير وتوحيد المغرب العربي في ١٩٥٦ ــ ١٩٦٠ في ظل حكومات وطنية "تقدمية" الحرب ضد الجزائر سنة ١٩٦٣...).

+ التناقض بين شوفينية مفرطة، وارادة توسعية بلاحدود، وبين واقعية انتهازية ولا مبدئية مستعدة للاكتفاء بالممكن.

وقد برز هذا بشكل واضح اتجاه المسألة الموريطانية المعتبرة مغربية سابقا، وفي قضية الصحراء حديثا، حيث تم الانتقال سنة ١٩٧٥، بدون مقدمات من خطاب "عدم التنازل عن حبة رمل من التراب الوطني" الى اجراء التقسيم مع موريطانيا.

فالتصعيد الحالي للحملات الشوفينية وبناء المحاور اللاطبيعية (الرباط/ ليبيا) والتلويح بتوسيع رقعة الحرب للضغط على الجزائر، وفي نفس الوقت رفع شعارات "وحدة المغرب العربي" و"السلم في المنطقة"، ومضاعفة اللقاءات، والعروض المغرية لـ"اقتسام الغنيمة" الخ... انما هو تأكيد للمأزق التام

الذي يوجد فيه الحكم واتباعه، واليات لعجزهم عن الخروج من ذلك المأزق سواء عن طريق الحرب التي لا قدرة للنظام الملكي على انهائها، أو الانتصار فيها (باعتراف الحسن نفسه)، أو عن طريق الحل السياسي الافريقي والاممي، الذي لا زالت الاحلام التوسعية تقف عرقلة في وجه تطبيقه.

فصيغة "وحدة المغرب العربي"، واذا كان من الجائز، ان تكون اطارا عاما لممارسة ذلك الحل السلمي، وفي نفس الوقت جوابا على التطلعات الوحدوية الراسخة لشعوب المنطقة، فانها ستبقى صيغة فارغة المضمون، ومستحيلة التحقيق، ان هي لم تتأسس على العدل والانصاف، وفي مقدمته الاعتراف بكل مكونات المغرب العربي ومنها الشعب الصحراوي، أو لم تبن على الاحترام التام والمتبادل بين تلك المكونات باعتبارها اطرافا متساوية، ومؤسسة للاطار الوحدوي.

ومن هنا يمكننا أن نختصر الكلام في ان الحرية والمساواة والاحترام بين الشعوب ولارادتها يبقى هو الطريق الوحيد لبناء وحدة المغرب العربي. وفي المقابل: ان التبعية للغرب، والقهر، واحتقار الشعوب الشقيقة، هو مصدر الحرب القائمة، والطريق الاكيد لتخريب المغرب العربي.

فالاختيارات واضحة اذن، ونحن على يقين بأن وحدة المغرب العربي لن تكون الا من صنع شعوبه المتحررة، وبتلاحم قواها الحية في النضال ضد سيطرة الامبريالية والرجعية، وباقي مظاهر التخلف المادي والسياسي.

السلم إرادة الشعوب

نداء النساء الصحراويات الى المرأة المغربية

ـ الى كل امرأة مغربية تذرف الدموع على فلذات كبدها من ضحايا حرب الملك العدوانية في الصحراء الغربية.

ـ الى كل امرأة مغربية تنشد السعادة العائلية وتبحث عن حياة آمنة وهادئة لاطفالها وشعبها.

ـ الى كل امرأة مغربية تتقطع أحشاءها جوعا وشقاء، في القرى، في المدن، في الارياف، في كل موقع من مواقع الحرمان والضياع وفقدان الكرامة الانسانية على الارض المغربية.

ـ الى كل الثكالى والارامل من أمهات وأخوات وزوجات الضباط والجنود المغاربة.

في هذا الظرف الحاسم الذي ينعقد فيه المؤتمر الاول للمرأة الصحراوية، مؤتمر الشهيدة اخويتة حمادة لولاد ورضيعها، المنعقد في الفترة ما بين ٢٣ ـ ٢٤ مارس ١٩٨٥، تحت شعار كل الوطن أو الشهادة، ومن موقع الاحساس العميق بالمصير المشترك، مصير كل النساء الصحراويات، مصير كل النساء المغربيات مصير كل من الشعبين المغربي والصحراوي، وما ينطوي عليه هذا المصير من معاناة وآمال وآلام وطموحات ومشاعر واحاسيس واختلاجات مشتركة.

من موقع الوعي البعيد بوحدة المعركة

والكفاح المشترك ضد كل خطر وكل عدو يهدد هذا المصير المشترك، الوعي الذي نسجت خيوطه سنين وسنين من تجربة التحدي والشموخ

ان ما تأكد منذ البداية، هو أن الحرب القائمة في الصحراء الغربية، انما هي حرب الرجعية والاسرياليةفجروها لتحقيق عدة منافع لهم، واهلاك شعوب المنطقة ماديا وبشريا...

ان هذه الحقيقة قد أدركتها جماهير شعبنا في المغرب، فنزلت للشوارع رافضة تلك الحرب، متجهة ضد عدوها الحقيقي: النظام الملكي، الذي لخدمة مصالحه، وضع نفسه أداة تنفيذ لمخططات قوى أجنبية عن بلادنا ومنطقتنا، بل عدوة لمجموع أمتنا العربية.

من جهة أخرى، ان النداءات الاخوية الموجهة من شعب الصحراء الى أشقائه في المغرب، انما هي تأكيد لوعي ثابت بأن مصير الشعبين هو مصير واحد، يحتم على القوى المناضلة المغربية والصحراوية توحيد المعركة من أجل تحرير شامل، وإقرار السلام، وان على كافة القوى المغربية التقدمية الحقة أن تعمل في هذا السبيل، وخاصة في هذه الظروف الاليمة، على توطيد روابط الاخاء بين الشعبين المغربي والصحراوي وباقي شعوب المنطقة، حفظا للمستقبل.

اننا خدمة لهذه الاهداف النبيلة التي لم تنقطع مجلتنا عن الدعوة لها، نقوم اليوم بنشر النداء الذي وجهه مؤتمر الاتحاد الوطني للمرأة الصحراوية المنعقد ما بين ٢٣ و ٢٤ مارس الماضي الى النساء المغربيات.

هذا المؤتمر الذي حضرت جلسته الافتتاحية العديد من الوفود العربية/الافريقية والدولية، كان من بينها وفدا نسويا عن منظمة "الى الامام".

في وجه منطق الغزو والتوسع والاستعمار، منطق دوس الكرامة والتلاعب بالشرف والمقدسات، المنطق الذي قام ويقوم عليه العرش الملكي الجاثم على أرض الشعب المغربي الطاهرة.

في هذا الظرف وبعد مضي عقد من الزمن على الحرب العدوانية التي يشنها الملك الغازي ضد الشعب الصحراوي البطل، الحرب التي تغذيها أجساد فلذات أكباد النساء المغربيات، الحرب التي تذكي جذوتها ثروات ومقتلكات أبناء ونساء الشعب المغربي المحروم، الحرب التي تهشم فيها سعادة وشرف الام والبنت، الاب والابن المغربي، الحرب التي تستهدف فيها الحقوق المشروعة للمواطنة والمواطن المغربي، الحرب التي تحرق فيها مطامح كل مغربي ومغربية، مطامح وأي مطامح!؟

مطامح في توفير الخبز والقوت اليومي، مطامح في العلاج، مطامح في العمل، مطامح في التعليم، مطامح في تربية ورعاية الاجيال، مطامح في نقل مريح، مطامح في التمتع بالمعاشرة اليومية للزوج والاب والابن والاخ القابع وراء الاحزمة الدفاعية الهشة، مطامح في استنشاق أوكسجين السعادة العائلية، مطامح في توفير الحياة الحرة والكريمة لكل أبناء وبنات الام المغربية، مطامح ومطامح ومطامح من كل صنف، مطامح لا حصر لها محرومة منها أيتها المرأة المغربية، ومحروم منها زوجك وأبوك وأخوك وجميع أبناء جلدتك تحت ظل العرش الملكي التعسفي.

في الوقت الذي ينعقد فيه مؤتمرنا الاول ــ نحن النساء الصحراويات المكافحات ــ لا يسع كل امرأة منا، في المخيمات، في الاراضي المحررة، في الاراضي المحتلة، لا يسعها الا أن تتوجه لشقيقاتها من بنات الشعب المغربي اللواتي يفكرن في مصير أزواجهن وآبائهن واخواتهن وهم يتمرغون في خنادق ومطامر الاحزمة الخرافية الهشة على ترابنا الوطني، يتمرغون في أقسى الظروف الحياتية التي فرضها عليهم الملك الدخيل، وهم ينتظرون مصيرا مجهولا... من اجل مصلحة لا تستفيد منها تلك الزوجة الضائعة، ولا ذلك الاب المحروم ولا تلك الام المتعسة... مصلحة من؟ انها مصلحة ملك متغطرس أقام ويقيم، ومستعد لان يقيم عروشه ومجده على جماجم ورفاة أبناء وبنات الشعب المغربي.

ايتها النساء المغربيات، الى متى وأنتن خاضعات راضخات لهذا الواقع التعس؟

الى متى وفلذات اكبادكن تمزق وتهدر بدون حق؟

الى متى وأنتن في انتظار عودة ابنائكن وآبائكن وازواجكن من سعير جحيم الملك في الصحراء الغربية؟

عقد من الزمن مضى على هذه الحرب العدوانية وبدون جدوى، الحرب التي تعطي ضريبتها العائلة المغربية المشكلة من أم ضائعة مفروض عليها بيع الشرف من أجل توفير لقمة العيش وبنت وابن تائهين محرومين من أبسط مظاهر السعادة والحنان الابوي، وأب شارد البال ينتظر حتفه في قاع الحفر ضمن حرب ظالمة لا فائدة منها الا تعميق واطالة هذا الواقع الاليم الذي يمزق الشعب المغربي.

ان المؤتمر الاول للمرأة الصحراوية ليهيب بالمرأة المغربية الشقيقة بأن تستنهض كل طاقاتها وتحشد كل قواها ضمن جميع القطاعات المغربية الحية الرافضة لمأساة هذه الحرب العدوانية وذلك بالعمل على الايقاف الفوري لهذه الحرب الظالمة التي يستمر فيها سيل دماء الابرياء بدون حق، وليحل محل ذلك نصاعة الاخوة وصفو الوئام، وليعم السلام والطمأنينة منطقة المغرب العربي التي تتطلع شعوبها الى غد مشرق وزاهر خال من الظلم والجور والاستبداد والحروب العوانية.

المؤتمر

تحقيق حول أبي الجعد

يهدف هذا الاستطلاع الى معرفة واقع منطقة أبي الجعد، من النواحي الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ومعرفة القوانين التي تتحكم في العلاقات الطبقية وذلك في أفق ايجاد أساليب عمل تلائم خصوصية المنطقة من اجل المساهمة في تغيير الواقع، انطلاقا من كون تغيير واقع ما لا يتأتى الا بمعرفة المعطيات المتحكمة فيه.

تتشكل المنطقة من مدينة أبي الجعد ومن قرى مجاورة: شكران شمالا، بني زرنتل وبني بتاو شرقا، وتاشرافت غربا وجنوبا. وتنتمي المنطقة اداريا الى اقليم خريبكة، وتقع على حدودي اقليمي بني ملال وخنيفرة. تاريخيا ارتبط اسم المدينة منذ تأسيسها في بداية القرن السادس عشر باسم الزاوية الشرقاوية، التي لعبت دورا مهما كزاوية في نشر الفكر الديني وكمركز اقتصادي وتجاري حيث يتم التبادل التجاري وحماية القوافل القادمة من فاس ومراكش أساسا. ولقد اتسع نفوذ الزاوية ليشمل مناطق مجاورة كتادلة والشاوية ودكالة وأولاد زيدوح وبني زمور...

١) الناحية الجغرافية:

تتميز طبيعة المنطقة بكونها صخرية ومعظم اراضيها غير صالحة للزراعة، ولهذا يضطر اغلب السكان للاشتغال بتربية الماشية. والمنطقة عموما فلاحية بالاساس والزراعة بورية تعتمد على الامطار، واذا ما أصاب المنطقة جفاف، فان السكان يصبحون مهددين بالمجاعة، مما يضطرهم الى الهجرة في اتجاه المناطق المجاورة. ويقدر عدد السكان حاليا بنحو ١٢٠ الف نسمة، معظمهم يشتغلون بالزراعة وتربية الماشية. أما البعض الاخر، خصوصا بالمركز الحضري بأبي الجعد، فهو يشتغل في بعض الصناعات التقليدية والحرفية والتجارة.

٢) الناحية الاقتصادية:

تفتقر المنطقة الى المصانع والمعامل، اللهم بعض الحرف كالنجارة والجبر والخزف والبناء. وتشير الى موسمية بعض الانشطة الاقتصادية كصناعة الحلفا، كما تشير الى اضمحلال الدباغة منذ سنوات نتيجة لازمة الماشية. وهناك محجران لاستخراج الرخام (بوعسيلة)، وتعتبر الحرف الطفيلية (الاضرحة وتجارة الكحول والمخدرات والسجاير العمّارة ...) مصدر عيش عدد لا بأس به من سكان مدينة أبي الجعد. ويشتغل عدد آخر في التجارة التي لا تتجاوز الاستهلاك المحلي.

٣) التشكيلة الطبقية بالمنطقة:

بناء على ما سبق، يمكن تحديد الطبقات الاجتماعية بشكل عام كما يلي:

ـ طبقة الملاكين الكبار:

■ ملاكي الاراضي يستحوذون على معظم الاراضي الجيدة ويعتمدون على أساليب عصرية لاستثمارها، وتنتج كميات تتجاوز حاجياتها مما يجعلها تلجأ الى التسويق، كما تشغل يدا عاملة موسمية.

■ الملاكون العقاريون، يقتسمون جل الاملاك العقارية بالمدينة (المنازل، الدكاكين الحمامات...) بالاضافة الى أن بعضهم يملك عقارات خارج المدينة.

■ التجار الكبار، يهيمنون على السلع ويحتكرونها. يعملون على اخفائها لاسيما اثناء الزيادة المعلنة، بالاضافة الى أنهم يبيعونها بأسعار تفوق تلك المحددة رسميا، وتجدهم هم أنفسهم الملاكون العقاريون.

■ الشريحة العليا من البورجوازية الصغرى، وتتشكل من رؤساء المصالح (القواد المهندسون، الاطباء، المدراء، نواب البرلمان ...)، اغلبهم استغل منصبه وتحول الى ملاك كبير للعقارات والاراضي الزراعية خارج المنطقة، تفاديا لاثارة تساؤلات السكان حول مصدر اغتنائه المفاجئ.

ـ البورجوازية الصغرى، ويمكن تقسيمها الى فئات:

■ الفلاحون الذين تتراوح ملكيتهم للارض بين ٢٥ هكتار، مع الاشارة الى أن الاراضي تتميز بضعف المردودية، وهؤلاء يعتمدون غالبا على أساليب تقليدية (المحراث الخشبي). وهناك أقلية تستعمل أساليب حديثة، ومنهم من يكتري الارض مقابل جزء من المحصول الزراعي أو مقابل نقود.

■ التجار المتوسطون، لا يتضررون من الاحتكارات المحلية ويقومون بتسويق سلعهم التي يجلبونها مباشرة من خارج المدينة مما يرد عليهم ارباحا لا بأس بها، الى جانب ملكيتهم لبعض العقارات.

■ التجار الصغار، غالبا ما يصيبهم افلاس نتيجة عدم قدرتهم على مواجهة الاساليب الاحتكارية، بالاضافة الى أن التجار الكبار يناقسونهم ببيع نفس السلع بالتقسيط وبثمن منخفض، ونتيجة لوضعهم هذا يتحول بعضهم الى شبه البروليتاريا.

■ الموظفون الصغار، (رجال التعليم الصحة، البريد، القرض الفلاحي، "بيزانة"، الشرطة ومختلف موظفي الداخلية، القياضة..) وأغلبهم يعانون من تدني الاجور، وارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة، مما يستنزف قدرتهم الشرائية، وهذا ما يدفع بعضهم الى مزاولة أنشطة اضافية (زراعة، تربية المواشي، التجارة) لتحسين اوضاعهم المعاشية.

ـ البروليتارية، لا وجود لها نظرا لانعدام المعامل والمصانع، الا أن هناك عمال موسميون غير ثابتين، ويمكن تصنيفهم كما يلي:

■ عمال البناء والحلفا، يعملون في ظروف قاسية ولمدة تفوق ١٠ ساعات، مقابل أجرة هزيلة، عملهم مؤقت ويعانون من انعدام الضمانات الاجتماعية مما يعرّض أسرهم للتشرد في حالة الحوادث أو المرض.

■ العمال الزراعيون، نشاطهم موسمي ومعرضون للبطالة الدائمة لاسيما عند الجفاف. وضعهم جد مزري وتجدر الاشارة الى أن نسبة لا بأس بها تتشكل من الاطفال والنساء،

يتعرضون لاستغلال فاحش (أكثر من ١٠ ساعات في اليوم عملا) ، كما يعانون من شروط قاسية للعمل ، وهذا دون حماية نقابية أو غيرها، ويندرج ضمن هذه الفئة الفلاحون الفقراء الذين يملكون قطعا صغيرة لا تكفي لسد حاجياتهم اليومية، والفلاحون المعدمون الذين لا يملكون أرضا وهم مضطرون الى عرض قوة عملهم على الغير.

ـ أصحاب الحرف الطفيلية، لا يملكون وسائل الانتاج ولا يساهمون في الانتاج (نظرا لشبه انعدام مرافق اقتصادية للعمل) ، وهكذا يقومون بخدمات خارج اطار الشغل ، ويتشكلون من الحمالة، ومستخدمي سوق الحبوب، والعقاعي، والباعة المتجولين ..

٤) الاوضاع الاجتماعية

انطلاقا من التصنيف الطبقي المحدد أعلاه، يتبين أن نسبة قليلة جدا من سكان المنطقة تستفيد من الوضع بشتى الاساليب (الامتلاك للخيرات، الاستغلال ، الرشوة ..) بينما السواد الاعظم يعيش في القهر والبؤس.

منذ الاستقلال الشكلي الى حدود اليوم، يظهر جليا أن الهرم الاجتماعي في المنطقة لم يتغير لصالح الفئات المتضررة، اللهم اتساع الفوارق الطبقية، بحيث أن الاغنياء يزيدون ثراء بينما الاوضاع المعاشية للاهلية الفقيرة تزيد استفحالا، بل تتضخم نسبة هذه الاخيرة بفعل الاستغلال الطبقي المكثف، وتبعية بلادنا للدوائر الامبريالية، وكذا فترات الجفاف في السنين الاخيرة التي قوّت جيش العاطلين وعمّقت ظاهرة الهجرة القروية الى المدن. فبالاضافة الى البؤس الذي تعيشه الجماهير الشعبية، فانها مجردة من أبسط الحقوق الانسانية كالخدمات الاجتماعية. فالمستشفى الوحيد الذي بني في عهد الاستعمار القديم لا زال هو هو، بعد أكثر من ربع قرن على الاستقلال الشكلي، لا يتوفر الا على طبيبين وما لا يزيد عن ١٢ ممرضا. أما الادوية فهي كباقي مستشفيات المغرب كله نجدها شبه منعدمة، ولا يمكن الحصول عليها الا بدفع الرشوة. فالحرمان من التطبيب يؤدي الى انتشار الامراض الخطيرة (السل، التيفوس...) وازدياد نسبة الوفيات. ففي صيف ١٩٧٥ وعلى سبيل المثال فقط، خلف وباء الكوليرا ـ الذي انتشر في المنطقة ـ أزيد من ٢٠٠ ضحية وجميعهم ينتمون الى فئات فقيرة. وهكذا اضافة الى الفقر المدقع، يهدد المرض بدوره حياتهم كل يوم. وأمام تيئيسهم من العلاج بالوسائل الحديثة، يلجأون الى التبرك بالاضرحة، مما يفسح المجال لانتشار الفكر الغيبي وتعميقه، وضمان سيطرته على عقول أوسع فئات الشعب.

أما التعليم بالمنطقة، فهو ليس الا صورة مصغّرة عن سياسة التعليم على الصعيد الوطني والتي تنبني على تكريس الطبقية بشتى الوسائل التصفوية (الطرد، استنزاف القدرة الشرائية لاباء التلاميذ، خلق العراقيل للحيلولة دون متابعة الدراسة).

وأهم ما يميّز التعليم بالمنطقة، نذكر الخصائص التالية:

■ في البادية، قلة المدارس والمؤسسات، حيث لم تبن عمليا الا لذر الغبار في الاعين ولايهام سكان البادية بأن المسؤولين لم يغفلونهم. أما في الواقع، فان هذه المؤسسات هي عبارة عن بيوت تستوعب في آن واحد تلاميذ من مختلف المستويات الدراسية (التحضيري، الابتدائي الاول...) التي يتكفل بها معلمان على الاكثر. فالاغرابة ـ أن يتخلى التلميذ عن الدراسة في سن مبكر، وذلك لعدم توفير أدنى شروط الدراسة. وبهذا الاسلوب يكرس الجهل والامية. وتجدر الاشارة الى أن نسبة هائلة من الاطفال تحرم من الدخول الى المدرسة.

■ في المدينة، رغم التقدم الملحوظ في بناء المؤسسات، فهي لم تعد كافية لاستيعاب الاطفال الراغبين في التمدرس، وينتج عن هذا اكتظاظ الاقسام (من ٤٠ الى ٥٥ تلميذ في القسم). كما يلجأ المسؤولون الى ابداع أساليب الطرد في الاقسام التوجيهية خصوصا. وبعد الطرد لا يجد التلميذ أمامه الا الشارع أو مركز التكوين المهني (بالنسبة للذكور) ومركز التشغيل النسوي (بالنسبة للاناث)، وما مثل هذه المراكز الا غلافا مؤقتا للبطالة.

فمركز تكوين أشباه البروليتاريا (المسمى بمركز التكوين المهني) يفتقر الى التجهيز الكافي والمؤطرين. والذين يلجاونه لا يتعلمون غير بعض التقنيات البسيطة في النجارة والبناء والترصيص تؤهلهم في أحسن الاحوال الى أن يكونوا مستخدمين عند أصحاب هذه المهن أو عمالا في الموقف.

أما مركز التشغيل النسوي، فلايعدو أن يكون محطة لانتظار الزواج. والفتيات يدركن حسيا بأنهن سوف لا يتعلمن شيئا يؤهلهن للعمل، ولهذا فانهن ينتظرن الزواج لعله يخلصهن من آلامهن وشقائهن. وقد استغل المسؤولون هذه المراكز لنهب المعونات التي تأتي اليها من دقيق وزيت وسكر وأثواب ليستعملونها في صنع الاغطية (الزرابي والاثواب) مجانا.

ـ الاوضاع السكنية، ان السكن هو بدوره مرآة عاكسة للتمايزات الطبقية في المنطقة (دور تشبه القصور، فيلات، ومنازل عادية، مقابل بيوت "الفنادق" القصدير، النوايل). وسنحاول التطرق بالخصوص الى الوضعية السكنية للفئات التي تأوي بيوت "الفنادق" (مرابط الخيل) والقصدير والنوايل.

ان غالبية قاطني هذه البيوت من الذين اضطروا الى الهجرة من البادية تحت ضغط الفقر أو بعد فقدان الارض، هذا النوع

من السكن حديث بالنسبة للمدينة اذن، فما هي الاوضاع التي تعاش في هذه المساكن؟ هل هناك ظروف صحية للسكن؟

■ بيوت "الفنادق": ان قاطني هذه البيوت يعيشون في ظروف أسوأ بكثير مما هي عليها ظروف السود الامريكيين أو الافريقيين الجنوبيين في الكيطوات. وهذه المحلات التي تتعدم فيها أدنى الشروط الصحية (السكنى مع البهائم، الحشرات المضرة، انعدام الهواء أو الشمس، الرطوبة...)، تجعلهم عرضة لامراض معدية كالسل، وبالتالي للموت (يموت الناس هناك وتدفنهم السلطات بسرية تامة). وغالبية سكان هذه البيوت من العجزة والنساء اللواتي يضطررن لاحتراف العهارة لكسب القوت أو الشعودة.

■ احياء القصدير: أغلبية سكان هذه الاحياء من أشباه البروليتاريا (عمال الجير، الحمالة، النجار المتجولون، العمال الزراعيون ...)، وهذه الاحياء تتوزع على حواشي المدينة وهي كالتالي: الكواشة، دار الدراوش دوار المكسيك، بالاضافة الى الاحياء الجديدة التي تبنى بطريقة سرية. وتتميز سكنى هذه الاحياء بالاكتظاظ، حيث أن بيتا واحدا يستوعب أكثر من عشرة أفراد، مع الاشارة الى أن البيت الواحد يستعمل لعدة وظائف (الطبخ الاكل، النوم). وأغلب أبناء هذه العائلات لا مقعد لهم في المدرسة أو عاطلون. وهذه الوضعية تفرز ما يسمى بالانحراف الذي لا تنفع معها لا موعظة ولا ارشاد. ويتجلى بؤس قاطني هذه الاحياء في انعدام الرفاهية داخل البيوت (الانارة بالقنديل أو الشمع، النوم على الارض، الازدحام، غياب وسائل التسلية للكبار والصغار...). أما خارج البيت فالازقة غير مزفتة ولا مرصفة بالاضافة الى أنها تحتاج الى الانارة، مما يسبب صعوبات في المرور خصوصا في فصل الشتاء.

سعيدة: برنامج ثورة

ان تأخر صدور مجلتنا لاسباب خارجة عن ارادتنا، قد جعلنا نتخلى عن نشر العديد من المواضيع التي تجوورت. الا أنه تكريما لروح الشهيدة سعيدة، ومن خلالها لنضال المرأة المغربية، فاننا نقوم رغم الفارق الزمني بنشر المقالة المعدة لاحياء ذكرى استشهاد هذه المناضلة الخالدة، ليس فقط في قلب رفاقها في "منظمة الى الامام"، ولكن في قلوب كل مناضلي ومناضلات شعبنا.

في الحادي عشر من دجنبر ١٩٧٧، استشهدت المناضلة الثورية المغربية سعيدة المنبهي وذلك في فجر اليوم الثاني والثلاثين من الاضراب اللامحدود عن الطعام الذي خاضته بجانب رفيقتيها المعتقلتين معها بالسجن المدني بالدار البيضاء وبجانب رفاقها المعتقلين بالسجن المركزي بالقنيطرة. ان هذا الاضراب الذي دام ٤٥ يوما كان يستهدف الحقوق العادلة للمعتقلين السياسيين المغاربة ولفت انتباه الرأي العام الوطني والدولي الى الاوضاع اللاانسانية التي يعاني منها هؤلاء المعتقلين. لقد كانت العشرة الايام الاولى من الاضراب قاسية جدا بالنسبة لسعيدة وهي التي تعاني من مرض عضال في القلب. لقد وضعت في العزلة التامة وحرمت من التوصل بالماء المعدني (هذا مع العلم أن الماء المتوفر في السجن المدني بالدار البيضاء لا يمكن أن يعتبر ماء صالحا للشرب)، كما أنها حرمت من تناول بعض قطع السكر التي تسمح الادارة عادة للمضرب عن الطعام بتناولها يوميا. وسيتضح فيما بعد أن هذه الاجراءات الاستثنائية والقاسية سيكون لها عواقب وخيمة.

لقد نقلت سعيدة يوم ١٩ نونبر الى مستشفى ابن رشد بالدار البيضاء بعد ما تدهور وضعها الصحي. ورغم ذلك استمرت باصرار بطولي في الاضراب، وبعد أيام وجهت سعيدة ورفيقتيها رسالة الى وزير العدل تنبههن فيها الى خطورة وضعهن الصحي وتضعنه أمام مسؤولياته. لكن جواب المسؤولين كان هو اللامبالات والصمت المطبق. وفي ٢٥ من نفس

الشهر، طرأ تدهور حاد على وضعية سعيدة استمر في التعمق الى يوم ٨ دجنبر حيث دخلت في حالة غيبوبة تامة الى أن لفظت أنفاسها الاخيرة يوم ١١ دجنبر ١٩٧٧.

ورغم علم المسؤولين بمرض القلب العضال الذى تعاني منه سعيدة منذ اعتقالها فلقد واجهوا تدهور وضعها الصحي بلامبالات سافرة ولم يقوموا بأى اجراءات طبية استثنائية لانقاذ حياتها. ان كل العناصر المتوفرة الى يومنا هذا تثبت بما ليس فيه مجال للشك أن حياتها كان يمكن أن تنقذ لو أن وضعيتها عولجت بالوسائل الضرورية.

من هذا كله، يتبين ان مسؤولية الحكم في موت المناضلة الثورية المغربية سعيدة المنبهي واضحة، كما أقر بذلك في وقته الرأى العام الوطني والدولي. هكذا سقطت سعيدة شأن العديد من المناضلين الوطنيين والثوريين في ساحة النضال. هذا النضال الذى يخوضه الشعب المغربي منذ ارساء النظام الاستعمارى الجديد ليفرز أعدائه وأصدقائه وليلتمس طريقه من أجل دحر مضطهديه ومستغليه وتحرير نفسه بنفسه.

ان استشهاد سعيدة تم في اطار نضال المعتقلين السياسيين من أجل فرض حقوقهم المشروعة والمتمثلة في احترام كرامتهم ورفع جميع أشكال القمع والاهانة التي يتعرضون لها داخل المعتقلات السرية والسجون وفي تمكينهم من وسائل تتبع ما يجرى في وطنهم (مذياع، جرائد) وفي تحسين التغذية والعلاج الطبي وظروف زيارة ذويهم...الخ.

ان استشهاد سعيدة له أكثر من دلالة. فبالاضافة الى كونه يندرج في اطار النضال الدؤوب للمعتقلين السياسيين وفي اطار نضال الشعب المغربي وقواه المناضلة من اجل انتزاع الحقوق الديمقراطية واقرار سلطة الشعب الفعلية، فانه يعتبر بصفة خاصة على مدى الوعي الذى أصبح يترعرع في صفوف المرأة المغربية لكي تساهم على قدم المساواة مع الرجل في مسيرة الشعب النضالية والتحريرية.

ان سعيدة المنبهي أعطت الدليل القاطع على أن المرأة المغربية أصبحت تعي ان تحررها الخاص من قيود الايديولوجية الاقطاعية والاضطهاد الطبقي يمر عبر تحرير المجتمع ككل من نير الاستغلال والاضطهاد الرجعيين والامبرياليين. الا أن هذا الوعي الواضح لا يمكن أن يلغي دور المرأة الخاص في تحرير نفسها بنفسها ومن ثم تحمّل مسؤولياتها كاملة في خضم النضال التحرري والطبقي.

هكذا أعطت سعيدة بكل جرأة، وبولوجها ساحة النضال السياسي خارج السجن وبنضالها داخله واستشهادها في احدى معارك المعتقلين السياسيين، الدليل على عمق وعيها وبعد نظرها، وبذلك أصبحت بحق رمزا ساطعا ينير الطريق أمام كل النساء الكادحات والنساء الديمقراطيات من أجل ولوجهن ساحة النضال وحتى يرفعن بأيديهن نصف قبة سماء وطنهن.

ان التأثير البالغ الذى كان لحياة نضال واستشهاد سعيدة البطولي، يتجسد في كونها أعطت مثال المرأة المناضلة والمناضلة المرأة ليس فقط بالنسبة لرفيقاتها ورفاقها في النضال، بل أيضا في ضمائر كل القوى الديمقراطية المغربية.

وللتدليل على ذلك، نكتفي بذكر المثالين التاليين:

■ أن تاريخ ١١ دجنبر أصبح بالنسبة للشبيبة المغربية يوم نضال وخشوع تقوم فيه الكليات والثانويات على نطاق واسع تسيبا باضراب عن الدراسة لمدة ٢٤ ساعة رغم القمع المسلط بقساوة متنامية على الحركة الجماهيرية الديمقراطية في المغرب.

■ لقد أصبحت سعيدة العنوان والمضمون الثوريين للعشرات من القصائد الشعرية والتي لم يعد بامكان الرقابة أن توقف سيلها، فاذا بها تنشر حتى على صفحات بعض الجرائد الوطنية.

هكذا لم يعد بالامكان حجز اسم سعيدة المنبهي. انها وشمة عار في وجه الحكم، رمز لوعي المرأة المغربية والعربية المضطهدة، رمز لكفاح الشعب... انها تعيش الان حياتها الثانية، تلك الحياة التي تكتسب أكثر قوة وأكثر استمرارية في ذاكرة الشعوب.

قصيدة وذكرى

لو يصلك الان صوتي
لو يطربك نشيدى، كلماتي
دقات نبض هذا القلب
فتعلمين أن رياح الليل ما استكانت
وبريق عينيك ما هدته رعود
وان موج البحر الراغي قد ظل يجود

واليوم، وأنت بيانات وقصائد
رأيت أن أمجّد الوفاء في ذكرى الشهادة
ان أعطي صبحي لون الغداء
أديب لجاجة الامس، استدارة الجرح
ليحملني اليك لظاك
فآه، لو يصلك صوتي

وغدا يسيغ الفرح في دمي
يكتمل العشق في توهجه فجرا
يتناثر أريجا، ورود حب وسنابل
يعلو الساحات صخب النشيد
فتسكن ذكراك قلب هذا الوطن

أ.م ــ دجنبر ١٩٧٨

ساندوا مجلة إلى الأمام

ساهموا في نشر الفكر الثوري

حكم الاجرام

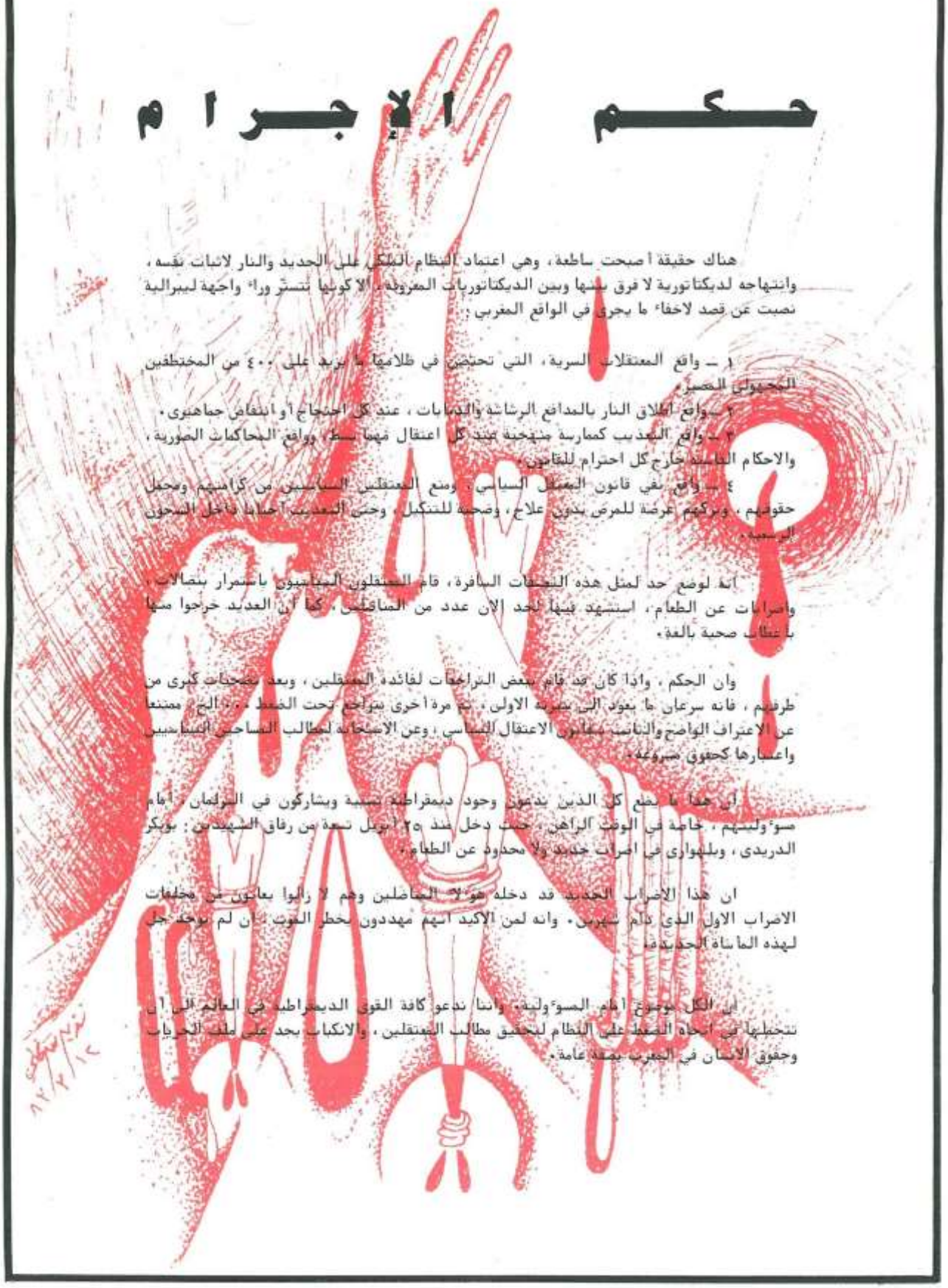

هناك حقيقة أصبحت ساطعة، وهي اعتماد النظام الملكي على الحديد والنار لانبات نفسه، وانتهاجه لديكتاتورية لا فرق بينها وبين الديكتاتوريات المعروفة. الا كونها تتستّر وراء واجهة ليبرالية نصبت عن قصد لاخفاء ما يجري في الواقع المغربي:

١ ـ واقع المعتقلات السرية، التي تحتضن في ظلامها ما يزيد على ٤٠٠ من المختطفين المجهولي المصير.

٢ ـ واقع اطلاق النار بالمدافع الرشاشة والدبابات، عند كل احتجاج أو انتفاض جماهيري.

٣ ـ واقع التعذيب كممارسة منهجية عند كل اعتقال مهما بسط، وواقع المحاكمات الصورية، والاحكام القاسية خارج كل احترام للقانون.

٤ ـ واقع نفي قانون العمل السياسي، ومنع المعتقلين السياسيين من كرامتهم ومحمل حقوقهم، وتركهم عرضة للمرض بدون علاج، وصحته للتنكيل، وحتى التعذيب أحيانا داخل السجون المركزية.

انه لوضع حد لمثل هذه التجاوزات السافرة، قام المعتقلون السياسيون باضرابات، واضرابات عن الطعام، ليشهد فيها لحد الان عدد من المناضلين، كما أن العديد خرجوا منها باعطاب صحية بالغة.

وان الحكم، واذا كان قد قام بعض التراجعات لفائدة المعتقلين، وبعد تضحيات كبرى من طرفهم، فانه سرعان ما يعود الى سيرته الاولى، ثم مرة أخرى يتراجع تحت الضغط ... الخ، ممتنعا عن الاعتراف الواضح والناتج بقانون الاعتقال السياسي، وعن الاستجابة لمطالب المناضلين السياسيين واعتبارها كحقوق مشروعة.

ان هذا ما يضع كل الذين يدعون وجود ديمقراطية نسبية ويشاركون في البرلمان، أمام مسؤوليتهم، خاصة في الوقت الراهن، حيث دخل منذ ٢٥ أبريل تسعة من رفاق الشهيدين: بوبكر الدريدي، وبلهواري في اضراب جديد ولا محدود عن الطعام.

ان هذا الاضراب الجديد قد دخله هؤلاء المناضلين وهم لا زالوا يعانون من مخلفات الاضراب الاول الذي دام شهرين. وانه لمن الاكيد انهم مهددون بخطر الموت، ان لم يوجد حل لهذه المأساة الحديثة.

ان الكل موضوع أمام المسؤولية. واننا ندعو كافة القوى الديمقراطية في العالم الى أن تتحمل في اتجاه الضغط على النظام لتحقيق مطالب المعتقلين، والانكباب بحد على ملف الحريات وحقوق الانسان في المغرب بصفة عامة.